النِظامُ العَربيُّ فِى دَائِرَةِ الأَزمَة

تمهيد:

- أولا : القدرات العربية وانعكاساتها على النظام العربي .
- ثانيا : الإدارة العربية للأزمة .
- ثالثا : العراق وإدارته للأزمة

---

* أعد هذا الفصل لواء أ ح / عبد المنعم سعيد كاتو الخبير الاستراتيجي.
لواء أ ح د / محمد نجاتي إبراهيم الخبير الاستراتيجي.

تمهيد:

عندما هبت عاصفة سبتمبر (٢٠٠١)، انطلاقا من الولايات المتحدة في اتجاه الشرقين الأوسط والأقصى فإن كثيرا من المحللين حاولوا استرجاع العديد من النظريات والفرضيات والأقوال المأثورة التي تعطى مدلولا لأسباب توجه العاصفة إلى تلك المنطقة الحساسة من العالم دون غيرها، وخصوصا أن معظم هذه النظريات قديمة، وطبقت في الحروب العالمية السابقة، ثم أثناء الحرب الباردة، وتساءل الجميع، هل يمكن تطبيق نفس النظريات في العصر أحادى القوة، أو عصر العولمة الذي نعيش فيه حاليا، وتعتلى الولايات المتحدة فيه قمة النظام العالمي، وتسيطر على أرجاء الكون، وتفرض نظريات العولمة الاقتصادية والسياسية على الجميع، كذلك شرعت في "أمركة" الثقافات والقيم في مختلف أنحاء العالم.

كانت بداية البحث واسترجاع النظريات، تتبلور في **النظرية الأولى** التي صاغها المفكر الاستراتيجي "نيكولوس جون سبيكمان" في علم الجيوبوليتكس[١]، والتي تتحدد في أن "سياسة تأمين الدولة يجب صياغتها من منظور جغرافي"، لذلك فقد حدد أن "أوراسيا"[٢] هي قلب الأرض الذي يدخل في نطاق الاهتمام الأمريكي، أما دول الهامش المحيطة، فهي التي تشمل معظم دول أوروبا (عدا روسيا)، ودول آسيا الصغرى، والبلاد العربية، وجنوب شرق آسيا والبحار

---

(١) مجموعة باحثين، التكتلات والأحلاق العسكرية، إدارة المطبوعات والنشر، ١٩٦٤، ص٧٣.

(٢) أوراسيا هي المنطقة الملتحمة ما بين أوربا وآسيا، وتشمل العديد من دول أوربا إلى جانب أجزاء من الاتحاد السوفيتي القديم، وقد حرصت الولايات المتحدة وأوربا مع أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ضم (دول أوربا الشرقية) التي تمثل معظم أوراسيا إلى حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي تحقيقا لتلك النظرية.

المحـيطة بهـا. ومن ذلك التحديد فقد بنى نظريته على أساس "من يسيطر على دول الهامش يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يسيطر على أرجاء العالم". وقد رأت الولايات المتحدة تطبيقا لاستراتيجيتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية العمل على التدرج في السيطرة على المنطقة الشرق أوسطية وذلك بزرع إسرائيل أولا كقـاعدة غربـية مـتقدمة ثـم تكوين تحالفات على شاكلة حلف بغداد والحلف المركـزي أو تطبـيق نظرية أيزنهاور (يناير ١٩٧٥) لملء الفراغ في الشرق الأوسـط مـع تكوين قوات لها القدرة على الانتشار وتحقيق التفوق في المنطقة وأي مـناطق أخرى في العالم، ثم القفز على المنطقة والتواجد بها عندما تسمح الظـروف، وهو الذي تحقق فعلا اعتبارا من بداية عقد التسعينيات نتيجة للخطأ الكبـير الذي اقترفه العراق بغزوه للكويت، والذي أدى إلى متغيرات حادة على مسـتوى المـنطقة والعالم (يفهم من ذلك أن هناك ارتباطاً كاملاً ما بين الأمن العالمي والأمن العربي، لا يمكن تفكيكه أو التنصل من مسئولياته).

الـنظرية الثانـية قـيد البحـث: هـي نظـرية "والترليبمان" أحد علماء الاسـتراتيجية، وهـو يتناول في نظريته علاقة القوة العسكرية بالأمن القومي ويقـول: "إن الدولـة سـتكون آمـنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشـروعة لتتجنـب الحرب.. بل تكون قادرة عند التحدث للمحافظة على تلك المصـالح بـأن تلوح بالحرب".. وهذا يعنى أن القوة العسكرية هي الأساس في تحقيق الأمن ضد العدوان الخارجي، وأي تهاون في تحقيق تلك القوة، هو تهاون فـي حـق الأمن القومي للدولة أو الإقليم، وسوف يكون له مردود هائل فيما لو تعرضت الدولة لعدوان سافر (وقد تعرضت دول العالم العربي فرادى لمثل هذا العدوان مرارا، وكانت له نتائجه الوخيمة التي تعانى منها حتى الآن). كذلك فإن هـذه النظرية ترتبط بسابقتها لتبرهن على أن توازن القوة وتوازن المصالح هو

الأســاس في العلاقات الدولية، وعندما تتهاون دولة في بناء قوتها، فإنها تخضع لتحكم القوى الخارجية فيها.. وهو حال الأمة العربية حاليا.

النظرية الثالثة: تنبع من مقولة تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام (١٨٩٦) في كتابه الدولة اليهودية حيث قال: "تبني من أجل أوروبا مخفرا أماميا في فلسطين للوقوف ضد آسيا، وسيكون هذا المخفر طليعة العالم المتحد ضــد الــبربرية، وسيشكل جدارا فاصلا بين السكان العرب في آسيا، والسكان العــرب في شمال أفريقيا، ويشير هيرتزل بنظريته هذه إلى إسرائيل، ووضعها المســتقبلي لتفصل ما بين المشرق والمغرب العربيين ولكي تصبح إسرائيل هي ذراع الغــرب الطويلــة للعــدوان على الأمة العربية المقولة للرئيس الأمريكي الأســبق ريتشارد نيكسون[1] ويذكر فيها "أن اكثر ما يهمنا في الشرق الأوسط، هــو الــنفط وإســرائيل، ولو أنهما لا يسيران في اتجاه واحد".. ومن هنا فإن الولايــات المــتحدة تعتبر المنطقة العربية ذات مصلحة حيوية كبرى تؤثر على الأمــن القومي الأمريكي، ومن المعروف أن هناك مصلحتين أساسيتين لأمريكا في الشرق الأوسط، وهما تأمين منابع النفط في الخليج، وطرق نقله، إضافة إلى تحقــيق أمــن إسرائيل المطلق باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المــتحدة فــي المنطقة. وقد نجحت الولايات المتحدة في فصل قضايا النفط في الخلــيج، عــن قضايا ومشاكل الصراع في الشرق الأوسط (الصراع العربي / الإســرائيلي) بحيث لا يستخدم سلاح النفط في التأثير على القرار السياسي تجاه إسرائيل، ولا يهدد أمن إسرائيل من قريب أو بعيد كخبرة من نتائج نصر أكتوبر (١٩٧٣).. ومؤكــد تلــك النظرية أن للولايات المتحدة مصلحتين رئيسيتين في الشــرق الأوســط تتعلقان بالأمن القومي الأمريكي ذاته، وبالتالي فسوف تبذل جهودا مكثفة من أجل الحفاظ على مصالحها.

---

(١) ريتشارد نيكسون، الفرص السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة،١٩٩٢، ص١٥٢.

النظرية الرابعة: أشار إليها المفكر الاستراتيجي الأمريكي "ستيفنسون" في كتابه "التقسيم الواضح"[1] وهو "أن للولايات المتحدة توجهاً تاريخياً لكي ترتقى إلى تلك المرتبة التي وصلت إليها، حيث يرى الأمريكيون، أن تتمتع بإمكانيات فريدة من نوعها، وأن تاريخها هو مفتاح لفهم تاريخ العالم، وإلى أن يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الحضارة والديمقراطية والتنوير أرجاء العالم، فإن الشعوب المتحضرة هي التي يجب أن تحكم من هم أدنى منها، وعلى الأمم والأفراد أن تتبوأ مراكز الزعامة والقيادة، إذا كانت مؤهلة لما يحوله القدر لها".. ويقول أيضا "إن كل الإمبراطوريات السابقة نهضت على دعائم من الخزي والغزو والدماء والسلب، أما نحن فقد أخذنا العبرة مما لاقته هذه الإمبراطوريات من آلام وما ارتكبته من خطايا، إننا نعيش في ظل عصر أفضل من عصر تلك الأمم، ولنا دستورنا المؤسس على قواعد راسخة من الحرية يجمع فضائل كل أمم الأرض، ويخدم كل قضايا البشرية، وتفسر العبارتان السابقتان لماذا حرصت الولايات المتحدة على بناء القوة من أجل أن تسود العالم بالصورة التي نراها عليها الآن، ولكي تفرض قرارها السياسي على كل أرجاء الأرض، وفى مقدمته منطقتنا العربية.

النظرية الخامسة: للرئيس محمد حسني مبارك في كلمته في مؤتمر القمة العربي في شرم الشيخ الأول من مارس (٢٠٠٣)[2] ويقول فيها "إن مستقبل الأمة العربية أصبح في الميزان.. مما يفرض علينا جميعا الوقوف في خندق واحد".. وهي نظرية تنبئ بالخطر الذي يحيط بالوطن العربي، ويعكس نداء

---

(١) Anders Stephenson , manifest Desting: Amercan Expansionism and the Empire of right , Hill and Wang ,New York , ١٩٩٥ ,P١١٣.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، عدد ٢ مارس ٢٠٠٣، ص١.

قائد ورجل دولة مسئول عن الحفاظ على الأمن القومي العربي وتأمين الشعوب العربية من مخاطر محدقة يقف أمامها البعض مكتوفي الأيدي دون حراك.

النظرية السادسة: هي نظرية سياسية تدرس في المعاهد والكليات المتخصصة وتحدد الركائز التي تقوم عليها سياسة الدولة، ويتحدد من خلالها علاقاتها الإقليمية والدولية، وهذه الركائز هي:-

١) أن المصلحة الوطنية تأتي على قمة الغايات القومية التي تحدد الاستراتيجية السياسية لتحقيقها. وبالتالي فإن العمل السياسي والدبلوماسي يتصاعد عندما يكون هناك تهديد أو مساس بالمصلحة الوطنية أو الأمن القومي الشامل، وما عدا ذلك فان الحركة السياسية أو الدبلوماسية تسير على منهج المشاركة والتكامل أو التضاد طبقا لتوجه الدولة.

٢) أن القدرة الشاملة للدولة – وفى مقدمتها القوة العسكرية – هي السند الرئيسي لسياسة الدولة في تحقيق أهدافها، والقدرة السياسية لابد لها من قوة عسكرية تعتمد عليها في التكوين باستخدامها عند اللزوم وعندما تتعارض مصالح الدولة مع مصالح أخرى مضادة، أما القول بأن السياسة تستند على القانون والشرعية الدولية، فهي مقولة أثبتت عدم جدواها، وخصوصا في عالم أحادية القوة.

٣) أن الرغبة في التوسع والهيمنة لدى الدول الكبرى، هو قانون أزلي استمر عبر التاريخ، وحتى الآن من خلال صعود وهبوط دول وإمبراطوريات، وكل منها كانت لديه مقومات التوسع التي يفرضها على الغير، والآن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قانونها من خلال العولمة، وادعاءات حقوق الإنسان والديمقراطية والحرب ضد الإرهاب.

والقصد من استعراض كل تلك النظريات أن يترسخ في عقيدتنا أن بناء القوة لا يأتي جزافا كما أنه ليس من قبيل الرفاهية، ولكنه ضرورة تفرضها المتغيرات الدولية، وحقائق الحياة التي نعيش فيها كما أن هذا البناء يأتي على النقيض بين التفرق والتشرذم الذي يتميز به العالم العربي والذي تعمل على تحقيقه قوى خارجية تهدف إلى إضعافه والسيطرة عليه، وللأسف تستجيب له بعض الدول العربية بدون قصد، والمحصلة النهائية، هو ما آلت إليه الأمة العربية من ضعف إرادة، برغم ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات وعقائد. وضعف الإرادة هو العائل الرئيسي الذي يعيق تحقيق الأمن القومي وقدراتنا الذاتية من أجل الارتقاء بمستوى دول العالم المتقدمة ويؤكد هذا الاستعراض أيضا أن العالم العربي هو قلب الدنيا، ولا يمكن أن ينعزل بمنأى عن الأحداث، وإن لم يصبح قوة فاعلة تؤثر في الأحداث فسوف يكون مطمعا للقوة الكبرى، وهدفا لتحقيق مصالحها على حساب دوله وشعوبه.

(وإذا ابتعدنا عن النظريات، واسترجعنا الأحداث والأقوال التاريخية، نجد أن جميع الحضارات المؤثرة في العالم نشأت في ربوع العالم العربي، بدءا بالحضارة الفرعونية على أرض مصر، والحضارات الآشورية والبابلية على أرض العراق، والهيلينية والفينيقية على أرض الشام، وحضارة قرطاجة على أرض المغرب العربي، وعلى حدوده نشأت الحضارة الفارسية.. ثم جاءت الحضارة الإسلامية لتضم كل أجزاء الوطن العربي وأجزاء أخرى في عمق آسيا وأفريقيا وأوربا ولتنطوي كلها تحت لواء الإسلام.

والعالم العربي كان باستمرار مطمعا لكل الإمبراطوريات عبر التاريخ، وكان الاسكندر الأكبر هو أول غازٍ أوروبي تطأ قدمه أرض العالم العربي، وغامر بحملته لأنه كان عاشقا للشرق، وهو الذي فتح الباب بعد ذلك للإمبراطورية الرومانية، ثم للاستعمار الأوروبي سواء من خلال الحملات

الصليبية أو الغزو في العصر الحديث، وكان نابليون بونابرت (أول غاز للعالم العربي في العصر الحديث) عاشقا للشرق بنفس درجة عشق الاسكندر الأكبر، وكتب في مذكراته "إن مصر هي أجمل بلاد الدنيا... في مصر شعرت بأني أستطيع الاستسلام للأحلام الزاهية.. ليست أوروبا سوى تل صغير حقير، كل شئ هنا يبلى مع الزمن، لقد انقضى كل ما كسبت من مجد، وأوروبا الصغيرة هذه لا تتيح مجالا كافيا للأمجاد، فلابد إذاً من الذهاب إلى الشرق، لأن كل مجد عظيم لم يظفر به أصحابه إلا في الشرق"(١).

ومن خلال حملة نابليون، اهتمت الاستراتيجيات الغربية المتتالية بوضع الشرق الأوسط، وبالتحديد العالم العربي على رأس مناطق الاهتمام في العالم خاصة لأوروبا، ثم للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عصر الحرب الباردة، ثم ازدادت أهمية العالم العربي في العصر أحادي القوة.

لذلك نجد أن العالم العربي في المنطقة الشرق أوسطية استأثر في العصر الحديث (القرن التاسع عشر والعشرين) دون غيره، بالعديد من التوجهات الاستراتيجية الغربية والشرقية على حد سواء نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

١) اتفاقية لندن عام (١٨٤٠)، والتي تحد من القدرة العسكرية المصرية، وتقييدها لعدم تمكينها من تحقيق أمن عربي متكامل في مواجهة الغرب.

٢) التنافس والنزاع الإنجليزي / الفرنسي لربط الشرق بالغرب عن طريق مصر والعالم العربي، والذي فازت فيه فرنسا بإنشاء قناة السويس ثم مشاركة بريطانيا لها في امتلاك أسهم القناة.

---

(١) كريستوفر هيرولد، بونابرت في مصر، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٨، ص٣٠.

٣) القفز على العالم العربي، واستعماره وتفتيت أجزائه وإخضاعه لمناطق نفوذ أوروبية مختلفة.. والأكبر من ذلك، أن مساحات كبيرة من المنطقة العربية (مصر والشام بالذات) كانت مسرحا للعمليات في الحربين العالميتين بين القوات المتضادة من أجل السيطرة على هذه المنطقة الهامة من العالم، وحرمان القوة المتضادة من استخدامها، والسيطرة على طرق المواصلات ما بين الشرق والغرب.

٤) اتفاقية سايكس / بيكو عام (١٩١٦) لتقسيم العالم العربي إلى منطقتي نفوذ بريطانية وفرنسية.

٥) السعي لإنشاء إسرائيل من أجل تقسيم العالم العربي إلى مشرق ومغرب، ولتكون إسرائيل قاعدة غربية متقدمة تحقق أهداف ومصالح الدول الاستعمارية.

٦) الاستراتيجية السوفيتية للوصول إلى المياه الدافئة عن طريق العالم العربي، وقد تحقق لها ذلك اعتبارا من صفقة السلاح المصرية / الشرقية في سبتمبر (١٩٥٥)، وازداد تغلغلها في مرحلة الستينيات من القرن الماضي.

٧) مبدأ إيزنهاور في ٥ يناير (١٩٥٧) لملء الفراغ في الشرق الأوسط، ومنع التغلغل السوفيتي في المنطقة.

٨) التحالف الأمريكي / الإسرائيلي في ٥ يونيو (١٩٦٧) لضرب الثورة المصرية والحد من امتداد تأثيرها.

٩) مبدأ كارتر الذي أعلنه عام ١٩٨٠ لحماية المصالح الأمريكية (البترول) في الشرق الأوسط، والذي أدى إلى إنشاء القوات الأمريكية للانتشار السريع.

١٠) الاســـتراتيجية الحديـــثة التي طبقتها الولايات المتحدة بإنشاء تحالف دولي لكسب الحرب في مواجهة إحدى الدول "المارقة"، والذي طبق عام (١٩٩٠) تجاه العراق، وحول صورة الحرب الحديثة في النطاق الإقليمي لتصبح أقرب منها إلى الحرب العالمية التي تشارك فيها عدة دول، تجاه دولة واحدة، وبما يضمن النصر وتوزيع أعباء الحرب.

١١) مـــبدأ كلينـــتون الـــذي أعلنه عام (١٩٩٦) وصاغه "كولين باول" رئيس الأركان المشتركة في حرب الخليج، ووزير الخارجية في إدارة جورج بوش الابـــن، والتي تحدد "تحقيق أهداف سياسية ونصر عسكري من خلال توجيه ضـــربات نيرانية حاسمة للخصم دون إشراك قوات برية، وبما يقلل الخسائر البشرية للتحالف الغربي.

١٢) الحـــرب ضـــد الإرهاب، وهو نوع جديد من الحروب لم تتحدد بداياته أو أهدافـــه، وتوجهت آلياتها إلى الشرق الأوسط بكل أركانه.. لنجد أنفسنا فيما نحن فيه الآن.

أولاً: القدرات العربية وانعكاساتها على النظام العربي:

هـــناك سؤال يطرح نفسه بإلحاح عندما نتكلم عن النظام العربي.. ألا وهو هـــل هـــناك قدرات ذاتية يعتمد عليها النظام العربي، وتؤدى إلى تفعيل قدراته الذاتية في مواجهة التحديات والأزمات؟ والإجابة تأتى بنعم وألف نعم وبرغم أن العالم العربي ينقسم إلى قسمين رئيسيين، القسم الشرقي ويشمل وادي النيل ودول المشرق العربي (دول الهلال الخصيب) وشبه الجزيرة العربية، والقسم الغربي، يضـــم بـــلاد شمال أفريقيا، من ليبيا حتى موريتانيا. إلا أن البلاد العربية ترتبط فيما بينها بروابط ثقافية وروحية، تجعل وحدتها حقيقة ثابتة.

وقـد يبدو أنه قد تنشأ بين سياسات هذه البلاد بعض مظاهر الفرقة، ولكن الـروابط اللغوية، والثقافية والتاريخية، تجعل من الأمة العربية نسيجا واحدا له خصائصه المميزة[١]

لقـد كـان للـثورة العربـية تأثير كبير على العواطف القومية، حتى أن الإحساس القومي بلغ درجة وصل فيها إلى نفوس العامة من أبناء البلاد العربية الذين لم يسبق لهم أن اهتموا بمثل هذه الشئون الوطنية. وتمكنت القومية العربية من نفوس العرب، وعمقت جذورها، وعم طوفانها، وبالرغم من أن الوطنيين في جمـيع الـدول العربـية لم يكونوا على اتفاق تام في برامجهم السياسية إلا أن خلافاتهم كانت في التفصيلات وليس في المبادئ.[٢]

إن الأمـة العربية تذخر بالقدرات في المجالات المختلفة، ولكنها في النهاية تصبح قدرات متفرقة، ولو تجمعت وأضيفت لها استراتيجية موحدة تتأسس على مـبادئ العلـم والخبرة ودروس التاريخ، فإنها ستصبح أداة لبناء القوة العربية الشـاملة التـي تقف في مواجهة أي تهديدات خارجية، ويكفى القول إنه عندما توحدت جهودنا بشكل ما خلال حرب أكتوبر (١٩٧٣)، فقد صنفت الأمة العربية على أنها القوة السادسة على مستوى العالم، ولا شك أن قدراتنا الحالية هي أكبر بكثير من أمم صاغت استراتيجيتها على التفوق وحققته فعلا بعد تغلبها على كل الـتحديات التي واجهتها وسوف نتعرض إلى العديد من القدرات التي تشكل في إجمالها ركائز الأمن القومي العربي، عسى أن نحقق الهدف الرئيسي، وهو كيف نفعل تلك القدرات من أجل خلق نظام عربي فاعل.

---

(١) ت.كويارينج، الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته، ترجمة عبد الرحمن أيوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٢٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

القدرات السياسية العربية

من المتعارف عليه أن القدرة السياسية لأي تجمع إقليمي تنبع من محصلة وإجمالي القدرات السياسية للدول الفاعلة لهذا التجمع، إلى جانب تأثير التجمع ككتلة في إدارة التوجه السياسي المرسوم، وبتحقيق استراتيجية متكاملة للوصول إلى هدف محدد.

والقدرة السياسية لا تأتى منفصلة، ولكنها تستمد فاعليتها من تأثير القوى الأخرى الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية.. إلخ، بحيث تستند باستمرار على ركائز تؤدى إلى تفعيل الدور السياسي، واحترامه من قبل الدول / التجمعات الأخرى. ولنضرب مثالا على ذلك، فإن القدرة السياسية للولايات المتحدة تستند على قدرة عسكرية وقدرة اقتصادية هائلة، يمكن من خلالها فرض عقوبات (بأي أسلوب) على الدول التي لا تساير سياسة الولايات المتحدة. كذلك فإنه أثناء وفى أعقاب حرب أكتوبر (١٩٧٣)، فقد فرضت السياسة العربية نفسها على العالم من خلال انتصارها العسكري واستخدام إمكانياتها الاقتصادية، وحققت إنجازات كبرى خلال مرحلة هامة في تاريخ الأمة العربية. وأيضا، فإن مشاركة الدول الرئيسية العربية في حرب تحرير الكويت، فرضت عقد مؤتمر مدريد للسلام في نهاية أكتوبر (١٩٩٠) كانعكاس للقدرة العربية الفاعلة.. وهكذا.

وهذا يقودنا إلى طرح تعريف للقدرة السياسية العربية: بأنها محصلة لقدرات القوى في المجالات المختلفة، والذي يشكل حال الأمة، وتأثيرها السياسي كمركز ثقل قادر على تفعيل دورها تجاه القضايا الرئيسية، والحفاظ على كيانها كنظام متكامل. وهذه القدرة هي التي تؤدى إلى خلق رأى عام إقليمي وعالمي

مؤيـــد لقضـــايا العروبة، كذلك هي التي تخلق تحالفات ومجالات تعاون لنصرة وتأييد الدول العربية في مواجهة التحديات بمستوياتها المختلفة.

وتستند القدرات السياسية العربية على العديد من الركائز التي يجعل منها – فـــيما لـــو أحســـن توجيهها – قوة رئيسية فاعلة تقف على نفس مستوى القوى الكـــبرى فـــي العالم. وهذه الركائز تتنوع ما بين استراتيجية الموقع والموضع، وبيـــن النظام العربي الموحد، وانعكاس القدرة الاقتصادية وكذلك تاريخ المنطقة وما يحمله من علامات رئيسية تجاه تحقيق فاعلية هذه القدرة.

استراتيجية المكان وانعكاساتها على القدرة السياسية :

يـــنفرد الوطـــن العربـــي بموقع استراتيجي هام يتوسط العالم، حيث يعتبر المحـــور المركزي بين القارات الثلاث القديمة على مستوى العالم، كما اختصته الطبـــيعة بأكثر من نصف ثروة العالم كله من البترول واختصته الطبيعة أيضا بالمســـاحة الفســـيحة، والمـــناطق الزراعية الواسعة، والجبال الشاهقة والوديان العمـــيقة، والأجواء المعتدلة، كما اختصته أيضا بالبحار التي تشكل مع بعضها أهم ممرات على مستوى العالم[1]

واستراتيجية المكان في الوطن العربي، تشكل أهم عامل مؤثر على القدرة السياسية، التي لو تم توجيهها بالصورة الصحيحة، فسوف يزداد التأثير العربي بشكل كبير. أما الركائز السياسية المترتبة على استراتيجية المكان، فتنحصر في الآتي:-

١- الركائز المترتبة على تواجد العالم العربي في منطقة تتوسط العالم:-

إن تواجد الوطن العربي في منطقة الفصل بين القارات الثلاث، وفى منطقة تتوســـط العـــالم أدت في الماضي إلى أن تصبح هذه المنطقة مطمعا لدول

---

(١) أمين سعيد، الوطن العربي، ص ١٩٥.

الغرب والشرق في آن واحد، وأدى ذلك إلى أن الدول العربية وقعت تحت تأثير الاستعمار لفترات طويلة.

وفـــي العصر الحديث، فإن مبادرة الرئيس إيزنهاور في الخامس من يناير (١٩٥٧)، من أجل ملء الفراغ في الشرق الأوسط[١]، تعتبر هي أول مبادرة في عصر الحرب الباردة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بالذات، وإلى توجيه الاهتمام الأمريكي لهذه المنطقة الرئيسية من العالم.

فـــي نفـــس الوقت فإن الاتحاد السوفيتي السابق، لم يقف مكتوف الأيدي، ووجـــه استراتيجيته تحت مسمى "الوصول إلى المياه الدافئة"، وتمكن من خلال ذلـــك إلى التواجد على الساحة العربية في العديد من الدول مثل مصر وسوريا والعـــراق، واليمـــن والجزائر، وبالتالي، فقد أصبحت هذه المنطقة منقسمة طبقا لتوجهات القوة العظمى في العالم.[٢]

وفـــي أعقـــاب انهيار الاتحاد السوفيتي القديم، وصعود نجم القطب الواحد الذي يقود العالم وهو الولايات المتحدة، فإن أولى اهتماماتها، كان هو التواجد في المنطقة، وقد حققته فعلا كانعكاس لخطأ العراق في غزو الكويت.

واســـتراتيجية المكان للوطن العربي تحقق للنظام العربي العديد من المزايا السياسية، والتي لابد أن تستخدم في تعظيم قدرة هذا النظام، ونظام العولمة الذي يتصـــاعد باســـتمرار، قد أعطى أهمية قصوى للمناطق الاستراتيجية في العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، ويعنى ذلك أنه لابد أن تشعر المنطقة بأهميتها من خلال تقويم لسياستها الاستراتيجية نحو تحقيق أهداف المنطقة كجزء من أهداف

---

(١) وأصلان، هيئة البحوث العسكرية، ١٩٦١، ص ٥٤.

(٢) مجموعة من القادة السوفييت، الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية، دار الكتاب العربي للطبع والنشر، القاهرة ترجمة اللواء محمد عبد الحليم أبو غزالة،١٩٧٩، ص ٩٦.

العالم الذي تدور العولمة في نطاقه، والمعروف أن الوطن العربي يشغل حوالي ٨٠% من مساحة الشرق الأوسط.

وربمـــا تكون الولايات المتحدة قد كسبت لهذا الإجراء، لذلك، فقد تحركت فـــي سياســـتها تجـــاه المنطقة إلى فصل قضايا البترول عن الصراع العربي / الإســـرائيلي، وتقســـيم العالم العربي إلى دول صديقة للولايات المتحدة، ودول "مناوئة"، وأخرى شريرة.. في نفس الوقت فقد ربطت استراتيجيات بعض الدول الفاعلة باستراتيجيتها في المنطقة، كما أصبحت هي المورد الرئيسي للأسلحة لما يقرب من ٦٠% من الدول العربية.

وكـــل تلك الإجراءات ليست عناصر سلبية مطلقة، ولكن يمكن من خلالها فـــرض المصالح العربية في دوائر السياسة الأمريكية نفسها وقد حاولت الدول العربـــية الفاعلـــة (مصر والسعودية) استغلال تلك الفرضية، فيما يتعلق بأزمة العراق الأخيرة، وأدت إلى إجبار الولايات المتحدة لمراجعة استراتيجيتها حيال المـــنطقة، وطلب الرئيس مبارك أن تقوم الولايات المتحدة بإجبار إسرائيل على نزع أسلحة الدمار الشامل كمرحلة ثانية امتدادا لتشدد الولايات المتحدة في نزع تلك الأسلحة من العراق.[1]

فـــي نفـــس الوقت فإن الدول الفاعلة في النظام السياسي العربي لها القدرة على تحقيق ضغوط / تفاهم مع القوة الرئيسية في العالم لمصلحة النظام العربي بالكامل ولنضرب أمثلة على ذلك.

- فإن كلاً من مصر والسعودية والمغرب هي دول تتميز بعلاقات خاصة مـــع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الرئيسية على

---

(١) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي مع رئيس رومانيا، القاهرة، ٢٠٠٢/١٠/١٥، صدرت في صحف اليوم التالي.

مستوى العالم، ويمكن من خلالها عرض القضايا العربية بأسلوب يتمشى مع المتغيرات العالمية والتوجيهات السياسية لمختلف التجمعات العالمية.

في نفس الوقت، فإن سوريا والعراق لها علاقات خاصة مع روسيا الاتحادية والصين، ويمكن أن تنهج نفس المنهج.

- والعالم العربي بتواجده في قارتين (شطر أفريقي، والآخر آسيوي)، يمكن أن يستغل ذلك في حشد الجهود السياسية لصالح القضايا العربية، فمثلا، مصر دولة مؤثرة على المستوى الأفريقي، وهي عضو في العديد من المنظمات الأفريقية وبالتالي يمكن استقطاب معظم دول القارة الأفريقية لصالح النظام العربي.

في نفس الوقت، فإن الدول الخليجية من خلال ثرواتها، هي دول آسيوية، ويمكن التأثير على معظم الدول الآسيوية أيضا لصالح القضايا العربية. ولا يعني هذا انفصال التأثير على القارتين، ولكن تستمر الجهود لجميع الدول في التأثير على مختلف الدول / التجمعات لصالح الأمة العربية.

والدول العربية (ومصر بالذات) من الدول المؤسسة للعديد من التجمعات الإقليمية والعالمية، والتي تشكل ثقل للوطن العربي، مثل مؤتمر عدم الانحياز، منظمة الوحدة الأفريقية، المؤتمر الأفريقي الآسيوي، مجموعة الـ ٧٧، مجموعة الـ ١٥، الاتحاد الأفريقي، منظمة الكوميسا، الشراكة الأورومتوسطية، منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة القدس، وغيرها، ويمكن زيادة فاعلية تلك التجمعات والحفاظ عليها وتطويرها بما يتناسب مع متغيرات العصر، لكي تصبح ذات أهمية قصوى لصالح النظام العربي المتكامل، وقد تم فعل العديد من الإجراءات في سبيل ذلك التطوير.

ورغـم تعدد الإيجابيات المترتبة على توسط الوطن العربي للعالم، إلا أن هناك العديد من السلبيات، يأتي في مقدمتها:

* تقسـيم الدول العربية إلى خمسة مجموعات، طبقا لوجهة نظر جغرافية، وتاريخـية، وأمنـية وعرقية يؤثر على وحدة الصف العربي، وهذه التجمعات هي[1]

* مجموعة دول المركز (الطوق) وهي المجموعة الرئيسية التي تتحمل – أكـثر من غيرها – أعباء الصراع العربي / الإسرائيلي وتضم مصر وسوريا والأردن، ولبنان والفلسطينيين.

* مجموعـة دول الخلـيج: وهـي مجموعـة متكاملة جغرافيا وتاريخيا وقضاياها الأمنية مشتركة وتعتبر حاليا هي منطقة الصراع الثاني، بعد المنطقة السابقة، وإن اختلفت عناصر ومكونات الصراع، والأطراف التي تتحمله، وتضم كـلاً من السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان.. ويضاف إليها جغرافيا دون الدخول في مجلس التعاون الخليجي كلاً من العراق، واليمن.

* مجموعـة دول المغـرب العربـي، وهي مجموعة إقليمية تشترك في الجـذور، ولكـن لم تتحقق فيها وحدة في تحقيق هدف مشترك نظرا لاختلاف الـنظم السياسية التي تجمع بين الثورية والاعتدال والملكية والجمهورية، وهي تحاول الابتعاد عن قضايا الوطن العربي الأساسية وتهتم في التوجه إلى أوروبا، وتضم كلاً من ليبيا وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

* هناك مجموعتان تشترك بعض دولها في المجموعات السابقة، ولكن يقع عليها عبء التواجد في تجمعات إقليمية تؤثر مباشرة على الأمن القومي العربي، وبالتالي فهي تتطلب دعما عربيا مستمرا.. وهي:-

---

(١) مصر والشرق الأوسط، إدارة الشئون المعنوية، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٠، ص ١٩.

- مجموعة دول الشمال الشرقي: وهي تمثل دول التنافس، وتختص بظاهرة عدم الاستقرار وتجمع فيما بينها قضايا تاريخية تؤدى إلى نزاعات مستمرة ومنها قضايا الأكراد والحدود والمياه، وتضم كلاً من العراق وسوريا كدول عربية، إلى جانب كل من إيران وتركيا كدول غير عربية.

- المجموعة الثانية هي دول حوض النيل والقرن الأفريقي، وهي مجموعة تختص باهتمام كامل من قبل أحد الدول الرئيسية في العالم العربي وهي مصر، حيث إن أمن حوض النيل يؤثر مباشرة على أمنها القومي، كذلك فإن أمن البحر الأحمر يتأثر مباشرة بأمن القرن الأفريقي وتضم المجموعة كلاً من مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وجزر القمر كدول عربية، إلى جانب أثيوبيا وإرتريا وأوغندا كدول غير عربية.

* ومن السلبيات أيضا التوجه إلى "القطرية" أكثر من التوجه إلى القومية "وقد يبدو أن هذا التوجه لا يعيبه شيء، حيث إن قوة الدولة تؤدى إلى زيادة تأثيرها وفاعليتها عن المستوى الإقليمي والدولي، وإن إجمالي القدرات الفاعلة تحقق فاعلية المنظمة الإقليمية، غير أن هذا المفهوم غير مطبق على المستوى العربي، وبالتالي أضعف النظام العربي ككل، حيث إن القدرة المضافة لأي دولة تستخدم لتحقيق ذات الدولة دون النظر إلى التوجه القومي العربي، ويكفى أن ندلل على ذلك بالقدرة العراقية حيث توجهت لغزو الكويت وما ترتب على ذلك من سلبيات، كذلك القدرة السورية التي توجهت للتواجد في سهل البقاع اللبناني، بينما الجولان لا يزال محتلا.

وأن معظم التوازنات في دول الجوار العربية تأتى من منطلق توازن عربي / عربي، نتيجة لعدم توافر الثقة بين الأنظمة، وبالتالي، فإن القدرات العربية

تستهلك داخليا، دون توجيهها كقدرة موحدة تجاه التهديدات الخارجية (اليمن / عمان - قطر / البحرين - الجزائر / المغرب - إلخ)

كذلك فإن التوجه السياسي نحو التحالفات الدولية ينقسم في داخل الدول العربية إلى توجه نحو الشرق (الاتحاد السوفيتي سابقاً) أو تجاه الغرب (الولايات المتحدة بصفة أساسية)، ويمكن من خلال هذه التوجهات تجميع القوى العالمية لمصلحة العالم العربي. إلا أن ذلك لم يتحقق واستبدل بتبادل الاتهامات، والانقسامات السياسية، وانعدام الثقة، وهذا أدى إلى ضعف النظام العربي.

* وأخيرا فإن مسيرة السلام - كاستثمار لنصر أكتوبر - والتي قادتها مصر خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي لم يتم استيعابها من قبل بعض الأنظمة العربية، وبالتالي ضاعت فرصة ذهبية، أدت إلى استمرار احتلال الجولان حتى الآن، ومعاناة الفلسطينيين كما يجرى حاليا وانقسامات عربية خطيرة تهدد النظام العربي في الأساس. وقد شعرت الدول المعتدلة بأهمية المبادرة المصرية مؤخرا.[1]

الركائز المترتبة على تواجد العالم العربي بالقرب من أوروبا :-

رغم أن قرب العالم العربي من أوروبا، قد أدى إلى استعمار أوروبي للدول العربية لفترات طويلة سابقة، إلا أن المتغيرات العالمية، والتطورات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، وخصوصا في أعقاب نصر أكتوبر (١٩٧٣)، أدت إلى ضرورة أن يحدد العالم العربي أوليات توجهاته السياسية تجاه العالم الغربي بصفة عامة، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، حيث إنه

---

(١) تصريح نائب رئيس الوزراء الكويتي " الشيخ صباح الأحمد " في حديث صحفي :" إن القضية بكل أسف في أسوأ أوضاعها وعلينا جميعا التحرك لإنقاذها، وألا نسير خلف عواطفنا، وألا نستمر على حالنا بأن نكون دائما عرب الفرص الضائعة.. صحيفة الأهرام، القاهرة، عدد ١٢ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٣.

الجار المباشر للوطن العربي، والذي يشارك في أمن البحر المتوسط، إلى جانب أن انعكاسات الأمن العربي تنعكس مباشرة على الأمن الأوروبي والعكس صحيح.

لذلك - فمما لا شك فيه - أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهمية كبرى في العلاقات العربية الخارجية نظرا للآتي :-

-الاتحاد الأوروبي قوة عالمية صاعدة، وقد يكون منافسا للولايات المتحدة أو مكملا لها في وقت من الأوقات لذلك يجب الارتباط معه بروابط وثيقة والاتحاد الأوروبي له علاقات تاريخية بالعالم العربي، لابد من استثمارها باستمرار والاتحاد الأوروبي شريك رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلاله يمكن التأثير على سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

كذلك فإن حجم التعاون العربي الأوروبي يزيد على حجم التعاون مع أي دولة / كتلة أخرى. وحلف الأطلنطي، كذلك جيش أوروبا الموحد الذي سينتهي من تشكيله عام (٢٠٠٣)، له مهام رئيسية في المنطقة العربية، لذلك يجب التنسيق مسبقا بهذا الخصوص، وحتى لا تتحول تلك المهام إلى عدوان أوروبي على إحدى الدول العربية، ولكي تتم تلك المهام من منظور المصالح العربية وليس ضدها. وقد صارت أوروبا تركز على تحقيق أهداف عملية، كالتكامل الأوروبي، وتطوير سياسته الأمنية، وكذلك رسم سياسة خارجية أوروبية مشتركة متجة في أحد أهم ركائزها إلى جنوب المتوسط، كذلك التوجهات الأوروبية نحو دعم المشاركة الأوروبية / المتوسطية، لتغطى دوائر التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ثلاثة أنواع من الالتزامات طبقا لما نص عليه إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، تدور حول الآتي:

١) العلاقـــات السياســـية والأمنية بإقامة حوار سياسي وتأكيد مبادئ المشاركة السياسية، وإقرار مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذا مبدأ عدم جواز الاستيلاء علـــى أراضـــي الغـــير بالقوة كمبادئ أساسية في إدارة الصراع العربي / الإسرائيلي.

٢) المشـــاركة الاقتصـــادية والمالية: بهدف قيام منطقة تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٠) تضم مجموعة دول برشلونة، وتوفر دول الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لذلك، ولزيادة قدرات اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط.

٣) الحـــوار الاجتماعـــي والثقافـــي من أجل تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحوار بين الأديان والثقافات.

وقد أصبح – تمشيا مع تلك المبادئ – لزاما أن يقوم العالم العربي بتحديد أولويـــات توجهاته السياسية تجاه العالم الخارجي، وفى اتجاه الاتحاد الأوروبي بالذات، والذي سوف تزداد قدرته بانضمام ١٠-١٢ دولة بحلول عام (٢٠٠٤). حيـــث صارت "الدائرة المتوسطية" تمثل بعدا جديدا نسبيا في السياسة الخارجية للـــدول العربية، وصارت تتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول البحر المتوسط بحكم تشابك المصالح[١].

والـــبديل المتوســـطي طـــرح نفسه بقوة بعد تجمد مسار الحوار العربي، الأوروبي، الذي بدأ في شكل حوار شامل جمع كل الدول أعضاء جامعة الدول العربـــية من جانب، وكل أعضاء التجمع الأوروبي التسعة – في ذلك الوقت – اعتـــبارا من عام (١٩٧٤) (كانعكاس لنصر أكتوبر وظهور العالم العربي كقوة سادســـة على مستوى العالم). والتقدير بأن هذا الحوار تجمد بسبب تمسك بعض

---

(١) بيان وزير الخارجية المصري أمام مجلس الشورى، ٨ مارس ١٩٩٥، وحديثه لجريدة الحياة يوم ١٣ ديسمبر ١٩٩٥، ولجريدة الأهرام يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٥.

الدول العربية بالقاسم المشترك الأعلى لمواقفهم السياسية، الذي تحكمت فيه دول مثل العراق وسوريا. في حين لم يكن الطرف الأوروبي بقادر على تقديم أكثر من القاسم المشترك الأدنى لمواقف دوله من قضية الشرق الأوسط. وعلى جانب آخر فقد ضحت الدول العربية باستمرار الحوار كثمن لتجميد عضوية مصر فيه، على أثر تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، ثم بدأ الجانب الأوروبي يقيم حواره مع الجانب العربي مجزءا مع " دول الخليج دول المغرب العربي الدول المتوسطية.[1]

ومما تقدم فإن الشراكة الأوروبية / المتوسطية لابد من تفعيلها باستمرار، وتطويرها من منظور سياسي شامل لصالح الأمة العربية. ويكفى القول، بأن الاتحاد الأوروبي تقع عليه أعباء اقتصادية تجاه القضية الفلسطينية، كذلك فإنه يسعى باستمرار – من منظور سياسي – أن يكون له دور رئيسي في الوصول إلى حلول سياسية جذرية لهذا الصراع.

الركائز المترتبة على سيطرة العالم العربي على الممرات بين الشرق والغرب والشمال والجنوب :-

منذ فجر التاريخ، تعتبر المنطقة العربية هي المسيطرة تماما على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وذلك، بما تحتويه من شواطئ على البحر المتوسط، ثم سيطرته شبه الكاملة على البحر الأحمر، والبحر العربي، والممرات بينها، والتي تشمل مضيق جبل طارق، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هورمز.

---

(١) مجموعة بحثية، مستقبل العلاقات العربية / المتوسطية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية ق. م، القاهرة أكتوبر ١٩٩٦، ص ٢٦ وما بعدها.

وتمـــثل تلك السيطرة عامل شديد الأهمية في زيادة القدرة السياسية للوطن العربـــي، حيث إنه يمكنه من التحكم في أهم مرتكزات الاقتصاد العالمي، وهي الـــنقل والتجارة الخارجية. وقد ثبت ذلك في عدة مراحل تاريخية، منها إغلاق قـــناة السويس خلال عدواني ١٩٥٦، ١٩٦٧، والذي كانت له انعكاسات شديدة على الاقتصاد العالمي، والأوروبي منها بالذات. كذلك فإن حرمان إسرائيل من المـــرور فـــي قناة السويس منذ إنشائها وحتى إبرام معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية، أدى إلى انحسار الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك فإن تهديد الملاحة في الخلـــيج العربي خلال حروب الخليج الأولى والثانية أدى إلى التأثير بشدة على اقتصاد العالم.

وإدراك الولايـــات المـــتحدة لهـــذه الســـيطرة أدى إلى قيامها بالعديد من الإجـــراءات، مـــنها تكثـــيف دور الأسطول السادس في البحر المتوسط، كذلك الســـيطرة بقـــوات عسكرية على جنوب البحر الأحمر والخليج العربي، وبحر العرب، إلى جانب تأكيد تواجدها في دول الخليج.

سيؤثر على:-

(١) الـــتحركات العســـكرية للولايات المتحدة عبر المحيطات والقارات لتنفيذ مهام استراتيجية.

(٢) تدفـــق البـــترول إلى الدول الغربية والشرقية في آن واحد، ومنها الدول الأوروبية واليابان.

(٣) حركة التجارة العالمية عبر القارات.

النظام العربي وانعكاساته على القدرة السياسية :-

تشـــكل جامعـــة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، إضافة إلى مؤسسة القمـــة العربـــية الإطار المؤسس للنظام العربي منذ منتصف الأربعينيات وحتى الآن. وهناك وجهتا نظر مختلفتان في النظام العربي:-

<u>النظرة المتشائمة</u>: تتحدد في أنه وبرغم اعتماد النظام العربي على الصفة القومـــية، إلا أن الهـــدف الأساســـي منه، كان الالتفات عليها وتعزيز الكيانات القطـــرية، وهو ما يتناقض مع الصفة القومية للجامعة. حيث أخذ النظام – منذ ولادتـــه – طابعا تناقضيا، تجلى في إطار العلاقات الثنائية بين أطرافه، والتي أخـــذت طابع الانتقال الحدي من الصراع إلى التعاون أو العكس. وقد أدى ذلك إلى تناقض في النظام المؤسسي للجامعة العربية، وبين صفتها الإقليمية وصفتها القومية.[1]

فـــالأولى: تقـــوم علـــى احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

والثانية: في جوهرها تبرر تخطى تلك السيادة.

كما ارتبط ذلك الاختلاف في فهم النظم العربية لمعنى العروبة واستخدامها لها. فبعض النظم استخدمت العروبة لخدمة مصالحها القطرية وكأداة للتدخل في شـــؤون الدول الأخرى، كما تعاملت بعض النظم مع العروبة كجزء من عقيدتها السياسية. وعلى جانب آخر اعتبرتها مجرد ارتباط ثقافي وعاطفي.[2]

---

(١) سمير الزين، مصدر سابق، ص٣٥-٣٦.

(٢) على الدين هلال، وجميل مطر، جامعة الدول العربية والنظام العربي، مصدر سابق، ص٩.

ويؤكد المتوجهون إلى النظرة التشاؤمية إلى أنه قد غاب التوجه القومي من ميـــثاق جامعـــة الدول العربية، وحرص الميثاق على استقلال الدول الأعضاء وســـيادتها، وحظر التدخل في شؤونها الداخلية، دون أن يضع إطارا قوميا عاما يوجـــه سياستها وحصر حركتها المستقلة في حدوده ، وهكذا عمل الميثاق على تكـــريس الـــتجزئة، وأضفى على هذه التجزئة والتي انبثق التيار القومي أصلا لتجاوزها نوعا من الشرعية، ومن هنا نشأ التناقض بين الجامعة العربية كمركز للتنســـيق بيـــن دول وحكومات مستقلة ذات سيادة. وبين التيارات الإقليمية التي يموج بها النظام العربي، والتي تهدف إلى خلق كيان عربي موحد وليس مجرد التنسيق بين الحكومات العربية.(١)

نظـــرة معـــتدلة: تـــتحدد في أن النظام العربي ضرورة فاعلة لاستمرارية تواجـــد الـــدول العربـــية داخل النظام العربي لتكون شبكة علاقات بين أطراف مخـــتلفة، أعـــم وأشـــمل مـــن جامعة الدول العربية نفسها والتي تشكل الإطار الرســـمي، فبعـــيد عن الجامعة، جرى الكثير من الأحداث والتفاعلات في العالم العربـــي، ومع ذلك تبقى الجامعة من الناحية التنظيمية جزءا من النظام الإقليمي يضـــم الأقطار أعضاء النظام وحيث كونها تعكس سياسات وتطلعات ومصالح هذه البلدان، فضلا عن أن الجامعة العربية تمثل رمزا قوميا يحدد أهداف الأمة العربية برغم المحاولات التي جرت وتجرى لحرمانها من هذه الصفة.(٢)

ورغم طابع التناقض لجامعة الدول العربية (بين صفتها القومية، وتوظيفها لـــتعزيز الحـــدود القطـــرية)، فإنها أدت أدوارا هامة في إطار النظام العربي، وحافظت على حد أدنى من العلاقات العربية في مراحل التدهور التي مرت بها،

---

(١) حسن نافع، الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي، شئون عربية، العدد ٣٧، القاهرة،١٩٨٤، ص٢٣٨

(٢) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مصدر سابق، ص٧٠.

وعملت في كثير من الظروف الحرجة على عدم خروج بعض الدول العربية من إطاره، وفى رحابها عقدت قمم عربية استجمعت شمل الأمة العربية في ظروف عصيبة، كما حدث - مثلا - عقب نكسة يونيو (١٩٦٧). وما زالت جامعة الدول العربية رمزا للتضامن العربي الذي تحقق في أكبر صورة عام (١٩٧٣).[١]

وجامعة الدول العربية تسير مع بداية الألفية الثالثة في إطار تطوير شامل لتفصيل دورها في قيادة النظام العربي، وأهم إنجازاتها هي دورية انعقاد القمة العربية سنويا، لذلك فإن هناك العديد من التوجهات لتفعيل دورها ومساندتها من قبل جميع الأنظمة العربية، حيث إن جامعة الدول العربية هي منظمة تنسيق، وليست منظمة رئاسية.. وأن وجودها يمثل رمزا للنظام العربي، والذي يجب الحفاظ عليه في مواجهة التحديات.. ومن تلك التوجهات :-

(١) حرص الدول العربية على الحفاظ على النظام العربي في إطار الجامعة العربية، وربما تكون الدول الفاعلة في هذا النظام هي التي يقع عليها العبء الأكبر في دعم قدرات الجامعة وتنسيق طرح القضايا وإيجاد حلول من خلال تلك الجامعة.

فالشرق أوسطية، سيف مسلط على النظام العربي، لذلك فإن المطلوب هو دمج الشرق أوسطية داخل النظام العربي، وليس العكس لأن معنى إهدار النظام العربي هو تعميق التشرذم وتفتيت الأمة العربية.

---

(١) جميل مطر، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات، مركز دراسات الوحدة العربية، بدون، ١٩٨٣، ص٨٩٥.

ونقاط الاتفاق بين الدول العربية أكثر كثيرا من نقاط الخلافات، والمطلوب هـو توازن فيما بين القطرية والقومية، وتغليب المصالح القومية على المصالح القطرية الضيقة في إطار تبادل المصالح.

كذلك فإن دراسة نظم التجمعات الدولية قد يكون هو الإطار الأنسب لتطوير جامعة الدول العربية لكي تبقى باستمرار رمزا للنظام العربي.

القدرة الاقتصادية وانعكاساتها على القدرة السياسية:-

في نطاق مفهوم قدرة الدولة الشاملة، فإن مجالات الأمن القومي تؤثر على بعضـها بالإيجـاب والسـلب، وربما يكون العامل الاقتصادي هو أحد العوامل المؤثرة إيجابيا في المجال السياسي بصفة عامة، ويدعم ويقوى القدرة السياسية للدول الفاعلة وللنظام العربي بصفة عامة، ويأتي هذا المفهوم من الآتي:-

أ- أن العالم العربي يمتلك الاحتياطي الرئيسي من البترول في العالم، وقد اسـتخدم البترول كسلاح اقتصادي وسياسي إبان حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وأدى إلى نتائج إيجابية في الإدارة السياسية للصراع.

ب- أن الإمـداد بالطاقة إلى مختلف أنحاء العالم يمر عبر ممرات تسيطر عليها الدول العربية.

ج- أن الدول العربية تمتلك موانئ في مناطق تقع وسط العالم، وبما يؤهلها كأهم منطقة لتجارة الترانزيت.

د- أنـه بخلاف البترول تمتلك الدول العربية مخزونات هامة من المعادن الرئيسية على مستوى العالم.

هـ- أن طبيعة الطقس والتربة وأنواع الزراعات في المنطقة العربية تعتبر مكملة لما تنتجه أوروبا.

و- أن العالم العربي يعتبر - حتى الآن - سوقا رئيسيا للصناعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ومن كل ما تقدم فإن التأثير الاقتصادي يعتبر عاملا رئيسيا في توجيه سياسة الأمة العربية من أجل تحقيق مصالحها في التعامل مع مختلف دول / تكتلات العالم، وبما يحقق تفعيل القدرة العربية في مواجهة التحديات.

العقيدة الدينية، وانعكاساتها على القدرة السياسية:

منطقة الشرق الأوسط، هي منطقة "نزول الوحي" على أنبياء الله جميعاً الذين تم ذكرهم في القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى. وفي هذه المنطقة وعلى أرضها، نشأت الديانات الثلاثة الكبرى، لتنتشر في أرجاء العالم[1]. وقد أضفى نزول الرسالات آثاراً دينية هامة على أرض الأمة العربية، يعتبر التوجه إليها جزءاً من قربان الديانات المختلفة، مثل الحج إلى بيت الله العظيم في مكة المكرمة وزيارة قبر الرسول الكريم صلي الله عليه وسلم. ومثل "التقديس" في الديانة المسيحية، بزيارة القدس، وكنيسة بيت لحم والآثار المسيحية الأخرى ومثل زيارة حائط المبكى للديانة اليهودية في القدس. إلى جانب العديد من الآثار الأخرى في أرجاء الوطن العربي، وأهمها الآثار الإسلامية والمسيحية واليهودية في كل من مصر والسعودية وفلسطين.

وينعكس ذلك في ارتباط عقائد المقربين في أرجاء العالم بالمنطقة، وسعيهم إلى التوجه إليها من أجل الحج أو العمرة أو الزيارة. وهذا يمثل أهمية أساسية كبرى فيما لو استغلت بأسلوب علمي حضاري لربط الرأي العام العالمي بالمنطقة، ومن هنا:

فإن موسم الحج للدين الإسلامي يجب أن يكون تظاهرة سياسية من أجل توحيد الفكر، وتكوين رأي عام إسلامي لنصرة الحق العربي من أجل استمرار

---

(١) مصر والشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٣

الحفـــاظ علـــى العقيدة وما ينطبق على الحج إلى مكة المكرمة، يجب أن ينطبق على الديانات الأخرى.

وقـــد يتطلـــب ذلك نوعاً من التنظيم والتنسيق من أجل تحديد هدف معين يتحقق على مدارات مختلفة ويمثل استراتيجية عربية تهدف لتكوين رأي عالمي لصـــالحها دون الـــتدخل فـــي مـــبادئ العقيدة أو الشعائر، لذلك، فإن رسم تلك الاســـتراتيجية يجـــب أن يتم باستخدام كافة القدرات العربية، وبفكر علمي سليم حتى يتحقق الهدف منه

*تاريخ المنطقة وانعكاساته على القدرة السياسية:

لـــم تشـــهد مـــنطقة فـــي العالم أحداثا تقاس بما حل بمنطقتنا العربية عبر الـــتاريخ، ولم تصمد دول أو شعوب أمام المتغيرات المتعاقبة كما صمدت الدول العربية، ولم تتبرك حضارات ويسطع نجم إمبراطوريات، وتخبو قوى عظمى، كما حدث عبر تاريخ تلك المنطقة، التي امتد على أرجائها الحضارات الفرعونية والآشورية والبابلية، والهيلينية وحضارة قرطاجة ثم حضارة الإسلام.(١)

والعـــالم العربـــي نتيجة لتاريخه الطويل، فله علاقات تاريخية مع الفرس (إيـــران) ومـــع العثمانييـــن (تركـــيا). كذلك مع الإغريق (اليونان)، والرومان (إيطاليا)، ثم الإنجليز والفرنسيين.

وربما يكون افتتاح مكتبة الإسكندرية الذي تم إجراؤه في السادس عشر من أكـــتوبر (٢٠٠٢)، هـــو صـــورة مصغرة لارتباط العالم العربي بالحضارات والـــثقافات القديمـــة، ومـــدى ما يمكن أن تحققه الدول العربية في تفعيلها لتلك العلاقات من منظور سياسي لصالح الأمة العربية.

حيـــث إنـــه تحليل الكلمات التي ألقاها الضيوف، أو تصريحاتهم الصحفية، تدل على أنهم لا يزالون يذكرون انعكاس الحضارة المصرية على بلادهم، وأنهم

---

(١) مصر والشرق الأوسط مصدر سابق. ص ١٣

حضروا من أجل تواصل الماضي بالحاضر. ومن هنا يمكن استغلال هذا الحدث وخلافه في تفعيل الدور السياسي العربي لصالح القدرة العربية المتكاملة.

القدرات الأمنية والاجتماعية وانعكاساتها على النظام العربي:

تعتبر القدرات الأمنية والاجتماعية هي الفيصل في قياس قدرة الدولة الشاملة، حيث إن أي دولة مهما كانت ثروتها أو قدراتها الاقتصادية أو السياسية لا يمكن أن يكتب لها البقاء أو التأثير دون أن تحقق قدرة اجتماعية متوازنة تتمكن من مسايرة المتغيرات الإقليمية والعالمية والتعامل مع المجتمعات الأخرى، كذلك قدرة عسكرية تحقق الأمن والأمان للدولة.

والأمثلة في هذا المجال عديدة، وربما تكون مسألة الكويت، وغزو العراق لها. أكبر دليل على ذلك وهناك ارتباط قائم بين القدرة الاجتماعية والقدرة العسكرية للدولة في تحقيق متطلبات الأمن، والتوازن الإقليمي في المجال الاستراتيجي:

١-فكلما زادت قدرة المجتمع الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتحققت لديه الديمقراطية وتوفر له التوازن كلما ارتفع مستوى الدولة. وانعكس ذلك على قدرة القوات المسلحة بالإيجاب لتصبح قوات مسلحة مؤثرة في منطقتها والعالم.

٢-وكلما ازداد نماء المجتمع تطلب ذلك قدرة عسكرية وأمنية لحماية هذا المجتمع.

٣-وكلما انحسرت القدرة البشرية في مجتمع الدولة، كلما تطلب امتلاك قدرات عسكرية متطورة وحاسمة من أجل حماية أمن المجتمع.

٤-وكلما ازدادت القدرة البشرية في المجتمع انعكس ذلك على توفير متطلبات القوات المسلحة من الأفراد الأصحاء.

٥-وإذا كانت كل تلك المعادلات تمثل عنصرا إيجابيا في العلاقة ما بين المجتمع وقواته المسلحة، فإن العكس يأتي صحيحاً أيضاً.

*فكلمـــا كان المجتمع غير متوازن، فإن ذلك ينعكس على القدرة العسكرية وبـــناء القـــوات المســـلحة. وتصبح الدولة في وضع غير مستقر أمنيا، وتتركز الأطماع تجاهها

*وكلمـــا قـــل نماء المجتمع وتفشت فيه أعراض الفقر والمرض، فإن ذلك يكون إيذانا بانهيار النظام والدولة من الأساس.

*وكلمـــا زاد اهـــتمام المجـــتمع بأحد ركائز الأمن القومي دون تكامله مع ركائـــزه الأخرى، مثل الاهتمام بالنماء الاقتصادي على حساب القدرة العسكرية مـــثلاً، كلمـــا كانت الدولة مهددة، ويكفينا أن نضرب مثالا في هذا المجال، فإن دولتيـــن كبيرتيـــن مثل ألمانيا واليابان والتي فرضت عليها عقوبات في أعقاب الحـــرب العالمية الثانية مع تحديد حجم قواتها المسلحة.. إلا أننا شعرنا بأن ذلك سوف يؤدي إلى عدم اتزان الأمن القومي فيها نظراً للقدرة الاقتصادية التضامنية وأثر ذلك في أن تعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة لتوفير الأمن الخارجي لكل مـــنهما وكـــان ذلـــك في حد ذاته كفيلاً بتحقيق التوازن العسكري وإبعاد شبح الأطماع عن أي منهما.

فـــي نفـــس الوقـــت، فـــإن هـــناك العديد من التحديات في مجال القدرات الاجتماعـــية تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن القومي العربي بركائزه المختلفة، وخصوصاً المجال العسكري، وأهم هذه التحديات:

١-تباين النمو الاقتصادي في الدول العربية، وما يستتبع ذلك من معدلات الإنفـــاق العســـكري وانتشار ظواهر الفقر والبطالة، إلى جانب تصدير رؤوس الأمـــوال العربـــية دون استثمارها داخل الوطن العربي، بما جعل هذه الأموال ســـلاحا مسلطا على أصحابها... أكثر منها استفادة لهم، وخصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠٢).

٢-ارتفـــاع معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف والعنف بأبعاده الرمـــزية والمادية وهي ظاهرة عالمية تتأثر بها المنطقة، بل إن الدول الغربية

تـــتهم الوطن العربي بأنه المصدر الأول للإرهاب، نتيجة للأصولية التي يتبعها بعض الأفراد – وخصوصاً تنظيم القاعدة – دون اتخاذ الدول العربية إجراءات فعالة للقضاء على هذه الظاهرة.

٣-وجـــود انفصال ما بين القاعدة الجماهيرية والإدارة الحاكمة في معظم الـــدول العربـــية، ربما تجلى ذلك في معالجة قضايا تأييد الانتفاضة الفلسطينية الأخـــيرة، ومطالبة الجماهير لحكوماتهم في التدخل لوقف العدوان الإسرائيلي، كذلك يظهر في ضعف استجابة الجماهير للمشاركة في الانتخابات أو الاستفتاء من أي نوع.

قدرات المجتمع العربي وانعكاساته على النظام الأمني العربي:

لا يشـــك أحد في أن قدرات المجتمع العربي كبيرة في كل المجالات، ويمكن أن يتحقق من خلالها تكامل مرتكزات الأمن القومي فيما لو كانت هناك اســـتراتيجية شـــاملة نحـــو تحديد الهدف للوصول إلى مستوى اجتماعي وأمني محدديـــن. فالطاقة البشرية متوفرة، والرقعة الأرضية والمائية كبيرة، والحدود متلاصـــقة، والإمكانـــات الاقتصادية متوفرة، والعقيدة موحدة، والتقارب النفسي متكامل.

وقـــدرات المجتمع هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها القوات المسلحة في تحقيق توافر القدرة الشاملة التي تحقق الكفاءة القتالية، وهي التي تتكون من الثلاثـــية المقدسة (البشر – السلاح – مسرح العمليات). فالبشر هم عماد القوات المســـلحة ، والســـلاح هو الآلة الرئيسية التي تستخدم في القتال، وكلما تقدمت زادت إمكانيات النصر وزاد الاعتماد على القدرات العلمية للعناصر البشرية أما مســـرح الحـــرب فهـــو الميدان الذي يجب أن يجهز بأسلوب يحقق كفاءة عمل القـــوات المســـلحة، ويخدم أهدافها إلى جانب مما نعته لإجراءات العدو. وهناك العديـــد مـــن العناصر التي تؤثر بالإيجاب والسلب على قدرة المجتمع لتحقيق النظام الأمني العربي المتكامل وهي:

أ-الكثافة السكانية والفراغ الاستراتيجي:

(١) تـبلغ مسـاحة الوطن العربي ١٣,٨٦ مليون كيلو مترا مربعاً، ورغم ذلك فإن تعداد السكان لا يزيد عن قرابة ثلاثمائة مليون، أي بكثافة حوالي ٢١,٦ فرد في الكيلو متر المربع، وهي تمثل نسبة إشغال قليلة طبقاً للمعدلات العالمية. وعلـى مسـتوى الـدول العربية، فإن نسبة المساحة للسكان تتباين بشدة طبقاً لمسـاحة الدولة وكثافة السكان وحجم المناطق المأهولة. وهذا يتسبب في وجود فراغ استراتيجي كبير في بعض الدول العربية.

(٢) وعلى سبيل المثال فإن دولة مثل مصر، مساحتها أكثر من مليون كيلو متراً مربعاً، إلا أن نسبة المناطق المأهولة في حدود ٦% أي حوالي ستين ألف كيلو مترا مربعاً فقط، وبالتالي فإن باقي المساحة تعتبر صحراء، وهو ما يؤثر علـى اسـتراتيجية الدولة. ومن هنا فإن سيناء تركت في فترات سابقة كمسرح للحرب، ومساحتها تساوي ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ولم تستغل إمكانياتها إلا بعـد تحقيق السلام، وبناء المشروع القومي نشر العمران على أرض مصر في مساحة ٢٥% من مساحتها وهو المشروع الذي وضع من أجل تقليل الفراغ الاسـتراتيجي على أرض مصر ، ونفس الأمر ينطبق على دول مثل السعودية والسـودان والجزائـر ذات المسـاحات بينما العمران يمتد على مساحة حوالي ٥,٤% من رقعتها فقط ولذلك، فإن المناطق الحدودية تطلبت تجهيزات عسكرية هائلة عند وضع خطة الدفاع عنها مثل ما حدث في أعقاب أزمة غزو الكويت. عـام (١٩٩٠) على الحدود السعودية، وما يحدث للسودان على حدوده الأمنية الجنوبـية وهـذا ينطـبق أيضاً على العديد من الدول العربية وخصوصاً ذات المسـاحات الكبـيرة والمتوسـطة حيث تشكل تلك المساحات أعباء هائلة على استراتيجية الدفاع. وتأمين الحدود المترامية وبما يتطلب جهد في إعادة صياغة توزيـع الكـثافة السكانية على أرجاء الدولة، حيث يوفر التواجد البشري نظاما للدفـاع، وتجهـيز المسرح، ويعتبر عائقاً لحشد جهود العدو في اتجاهه. وقد لا

يشكل التناسب بين السكان ومساحة الدولة عائقاً كبيراً في بعض البلدان، محدودة المساحة بقدر ما يشكله للدولة ذات المساحة الكبيرة.

ويؤثـــر عامل الفراغ الاستراتيجي الناشئ عن الكثافة السكانية على تنظيم القوات المسلحة لكي تصبح قادرة على تأدية مهامها بكفاءة، ويتطلب هذا التنظيم تكلفة مادية باهظة ومجهودا ضخما وتكنولوجية عالية.

١-نظـــام متكامل للحصول على المعلومات وتحليلها، مرتبط بآلية متقدمة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

٢-قـــوات جوية بحجم مناسب للتعامل مع أي عدائيات تستغل هذا الفراغ الاستراتيجي لحين وصول القوات البرية.

٣-قـــوات بـــرية ذات خفـــة حركة ومرونة عالية لتحقيق المناورة والتقدم السريع تجاه مصادر التهديد.

٤-وســـائل ردع يمكن من خلالها إيقاف تهديد العدو، أو نقل المعارك إلى داخل حدوده.

النمو السكاني والاحتياجات الأمنية:

تتبايـــن النســـب التنموية في معدلات السكان في الوطن العربي، وتختلف باخـــتلاف المجتمعات وثقافتها ومستواها الاقتصادي، والتهديدات الموجهة لها. والـــنمو الســـكاني فـــي الوطـــن العربي يؤثر تأثيرا مباشراً على قدرة القوات المســـلحة، ســـواء من حيث الحجم أو من حيث المستوى التقني وتوافر الشباب القـــادر على التعامل مع التقنيات الحديثة.. ويمكن إحصاء القدرات العربية في النمو السكاني كالآتي:-

١-بلغ عدد سكان الوطن العربي عام (٢٠٠٢) حوالي ٢٩٨ مليونا، وذلك بمعـــدل زيـــادة متوسطة بلغ سنويا حوالي ٢,٥%، وهو من أعلى المعدلات في العـــالم. وتتباين تلك النسبة من دولة عربية إلى أخرى، فبينما تصل نسبة النمو

فـــي دولـــة مثل مصر حوالي ٢,٢% سنويا، نجد أنها تصل في السعودية إلى ٢,٩٥%، وفي تونس إلى ٢,٢٥%، وفي سوريا ٢,٥٤%[١].

٢-ونتـــيجة لذلـــك، فإن الطاقات / النسب من الشباب القادرين على حمل الســـلاح يختلف بنسب متفاوتة بين الدول العربية فبينما يبلغ نسبة القادرين على حمـــل الســـلاح في سوريا يبلغ ١٢,١٢%، وفي السعودية ١٣%، وفي تونس حوالـــي ١٥%، وبرغم ذلك فإن حجم الشباب الذي ينخرط في القوات المسلحة يتباين بدرجة كبيرة، حيث تبلغ نسبة الشباب القادر على حمل السلاح في سوريا إلـــى نسبة ٤١,٢%، وفي السعودية حوالي ٤%، وفي تونس ٢,٦٧%، ويعود ذلـــك إلـــى مطالـــب هـــذه الدول من الشباب لتكوين قوات مسلحة قوية، تحقق الأهـــداف المـــرجوة، إلـــى جانـــب شعور الدولة بالتهديد، وحجم السكان بها، والاحتياجات الاجتماعية الأخرى.[٢]

٣-طاقة العمل وتأثيرها على النظام العربي :

طـــبقاً للمنهج الاجتماعي والتقدم الحضاري في الدول العربية، فإن متوسط طاقـــات العمـــل العربية تتجه بنسبة ٤٥,٨% لقطاع الخدمات، ونسبة ٣٥,١% لقطاع الزراعة، ونسبة ١٩,١% لقطاع الصناعة[٣].

وبشـــكل عـــام فـــإن هـــيكل القوى العاملة العربية تتميز بتدني الإنتاجية، خصوصاً في قطاع الزراعة وضعف مشاركة الإناث في قوى العمل العربية، إذ يصـــل هـــذا المعـــدل إلـــى أكثر من ٢٥% في كل من مصر والمغرب ولبنان وتونـــس، ويـــنخفض عـــن ذلـــك فـــي باقي الدول العربية بنسب متفاوتة طبقاً لتقاليدالدولة[٤].

---

(١) http://www. Cia.gov,cia/publications/factbook/goos/Arab.

(٢) انظر الملحق أ، ب المرفقين.

(٣) حال الأزمة العربية، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٢.

جـــ- وقد أشارت دراسات منظمة العمل العربية إلى أن الوضع الراهن للعمالـــة العربية لا يتناسب مع القدرات والطاقات الهائلة التي تتطلبها احتياجات العمـــل طـــبقاً للمقاييـــس الدولية، ووضعت المنظمة معدل النمو العالي للقوى العاملة، وتدني نوعيتها وإنتاجيتها، وارتفاع تكلفتها، بأنها من التحديات الأساسية للاقتصاد العربي وخصوصا في ظل العولمة[1].

الأقليات في الوطن العربي، وانعكاساتها على الأمن القومي:-

إن مشكلة الأقليات في العالم العربي، ليست مشكلة تختص بها هذه الدول، ولكنها مشكلة عالمية يهبط ويرتفع تأثيرها طبقا لمسار الدولة، وحجم الديمقراطية التـــي يتمـــتع بها الشعب كي يعبر عن آرائه ويحصل على حقوقه، كذلك جهد الدولة في تذويب الفوارق بين الأقليات طبقا لنظام عادل ومتوازن.

والمـــنطقة العربـــية تحظى في غالبيتها بنوع من الاستقرار والتعايش بين الأعـــراف والمذاهـــب، والأديـــان، إلا فـــي بعـــض المناطق التي تشتعل فيها المواجهـــات والصراعات العرقية، وأهمها العراق، ولبنان والجزائر والسودان. وبتحليل المجتمع العربي من ناحية الأقليات نجد الآتي.[2]

١- إن خمســـة أقطـــار عربية تقل فيها نسبة الأقليات الاثنية عن ١٥%، وهي الأقطار الأشد جفافا وتشمل (السعودية - الأردن - قطر - تونس - ليبيا)، ويمكن القول بأن أوضاع الغالبية العظمى - من السكان شديدة التجانس. فهم عرب مسلمون سنيون - ساميون / حاميون.[3]

٢-أن أقطار عربية، تدخل في نطاق الدول المتوسطة التجانس، وهي الدول التي تحتوى على تكوينات اثنين لغوية أو دينية أو مذهبية بلغ نسبتها ما بين ١٥-

---

(١)المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢) مصر والشرق الأوسط المرفق، مرجع سابق ص ٣٣٠-٣٣٢ (وتشمل الدراسة السكان الأصليون، دون التعرض للعمالة الوافدة) (انظر الملحق أو المرفق)

(٣) يوجد ١٠% من مسلمي السعودية وقطر يتبعون المذهب الشدمر

٢٥% من مجموع السكان، وهذه الدول هي (الكويت – الإمارات – عمان – الجزائر) وفي كل من الكويت والإمارات تصل نسبة الأغلبية العربية المسلمة السنية بين المواطنين إلى حوالي ٨٠%، وحوالي ٢٠ % مسلمون شيعة، وتنحدر من أصول ثقافية عربية، أما الآخرون فهم من أصول إيرانية في عمان (أغلبية مسلمة تتبع المذهب الخارجي الأباضي بنسبة ٧٠%، وأقلية مسلمة سنية عربية بنسبة ٢٠%، وأقلية شيعية بنسبة ١٠% تكون من عرب وإيرانيين).

٣-أن ثمانية أقطار عربية يصل الأقليات بها إلى ٢٥% أو أكثر. وهي (العراق – البحرين – لبنان – موريتانيا – اليمين – السودان – المغرب – سوريا). والعراق هو من أكثر الدول العربية تنوعا (٨٠% عرب – ١٨% أكراد – ٢% أخرى)، أما من ناحية الدين فإن ٩٥% من السكان مسلمون ينقسمون فيما بينهم إلى صنفين تقريبا شيعة وسنة. أما في البحرين فينقسم السكان إلى ثلاث جماعات (٤٥% عرب سنة، ٤٥% عرب شيعة، والإيرانيين ٨%، أخرى ٢%) من الشيعة تشكل ٥١% في البحرين، بينما السنة حوالي ٤٨%.

في سوريا، هناك أغلبية عربية مسلمة بنسبة ٦٥%، ثم العلويون بنسبة ١٢% والمسيحيون بنسبة ٨% وجميعهم عرب، إلى جانب ٨% من الأكراد المسلمين، ثم الدروز ٣% وأقليات أخرى ١% سوريا – مثل العراق – تتركز الأقليات في مناطق محددة ليشكلوا تجمعات بشرية.

وفي لبنان، فهي أكثر الدول العربية تنوعا من حيث الاثنين، والذي يتحدد أساسا في المحور الديني، والمحور الطائفي. فيه قسم لبنان إلى المسلمين بنسبة ٥١,٥ % مسلمون، ٤٩,٥% مسيحيون وفي كل مجموعة تتعدد الطوائف المذهبية بدرجات متعادلة.

أما في اليمن، فينقسم السكان إلى جماعتين اثنين، هما الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية كل بنسبة ٤٩% وعن ٢% للاثنيات الأخرى.

٤-التقسيم الاثني العراقي في العالم العربي له مردودات وانعكاسات تمس الأمن القوى العربي ذاته:

*فبعض الدول العربية تستثني بعض الطوائف من التجنيد أو تولي مناصب قيادية في القوات المسلحة لاعتبارات أمنية (العراق يحد من تجنيد الشيعة إلى جانب عدم تنصيبهم في مراكز هامة).

*وفي بعض الدول تتصارع الأقليات بالصورة التي تشتعل فيها حروب أهلية (لبنان - جيبوتي).

*في بعض الدول تشكل الأقليات خطورة على الأمن العام، وتقوم بأعمال إرهابية ضد النظام الأمني للدولة نفسها (الجزائر والجماعات الإسلامية).

*في السودان أدى التقسيم العرقي إلى مشاكل قد تصل إلى تقسيم الدولة شمالا وجنوبا.

*وغير ذلك الكثير.

٥-وقد يحتاج التقسيم العرقي في العالم العربي إلى أسلوب للمعالجة يرتكز على تحقيق العدالة وتأكيد المواطنة إلى جانب إتاحة أكبر قدر من الديمقراطية لكي تعبر كل فئة عن مطالبها بحرية تامة.

القدرات الأمنية في الوطن العربي:

سوف نركز في تحليل القدرات الأمنية على المجال العسكري والاستراتيجي، وهي تمثل القدرات التي تحقق عملية التوازن بين الأطراف الإقليمية، وتحقق أمن الدولة، والأمن القومي العربي بشكل كامل في مواجهة التهديدات الخارجية.

هناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات الأمنية الموقعة ما بين الدول العربية أو بين بعضها وبعض الدول الأجنبية مثل:

١-معـــاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٣ إبريل ١٩٥٠)

٢-اتفاقيات التعاون العسكري الثنائية الموقعة بين مصر وسوريا عام (١٩٦٦)، ومصر والأردن عام (١٩٦٧) واتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر سوريا ليبيا عام (١٩٧١).. وغيرها.

٣-كذلـــك هناك اتفاقيات أمنية موقعة بين الدول الخليجية مع الولايات المتحدة، ودول الغـــرب فـــي أعقاب العدوان العراقي على الكويت عام (١٩٩٠)، ثم اتفاقية الدفاع المشترك الخليجي الموقعة بين الدول الخليجية الستة.

٤-إلا أن كل تلك الاتفاقيات لم تحقق الأمن القومي العربي المتكامل، لتصل إلى ما عليه الآن حيث ظلت المسألة العراقية / الكويتية تلقي بظلالها على السطح دون أي أمل لحلها في نطاق عربي، وعلى مدى قريب أو متوسط. إسرائيل تعمـــل علـــى تحقيق تفوق نوعي، في سبيل وصولها إلى قوة إقليمية رئيسية تحقق أهدافها من خلال القدرة العسكرية المتفوقة على أي دولة عربية أخرى في المنطقة.

*وتســـتمر الـــنزاعات الحدوديـــة بين الدول العربية، وتستمر التوازنات الاســـتراتيجية عربـــية / عربـــية دون أن توجه القدرات العربية تجاه الأعداء الحقيقيين.

*ولتزيد قدرة الدول - غير العربية - في الشرق الأوسط ولتشكل كل منها مصادر تهديد رئيسية للأمن القومي العربي.

*ويظـــل العـــرب غير قادرين على تجميع قدراتهم تجاه إحدى الدول غير العربـــية التي تقوم بالعدوان على إحدى الدول العربية، مثل ما يحدث حاليا من عدوان إسرائيلي على الفلسطينيين.

*وتقف القدرات العربية عاجزة عن إيقاف توجيه الولايات المتحدة لضربة عسكرية للعراق من أجل تقليص قدراته العسكرية.

ثانياً: الإدارة العربية للأزمة:

نخـــرج ممـــا سبق أنه كانت هناك عوامل كثيرة متعارضة وظروف مرت علـــى الأمـــة العربـــية وضـــغوط متعددة الاتجاهات والأهداف وقدرات شاملة اســـتنفذت وتشـــتت مقاصدها. ولقد ألقت كل هذه المحددات والسلبيات بظلالها الكثيفة على شكل وأسلوب ومحدودية تأثير الإدارة العربية للأزمة.

نشير في البداية أن إدارة الأزمة عربياً لم تكن على مستوى الحدث نفسه، ولـــم تمـــارس أي إجراءات إيجابية، ولكنها اتسمت بمواقف سلبية كردود أفعال لأحـــداث متتالـــية ســـادت الساحة، وبالتالي فإن الأمة العربية تركت للولايات المـــتحدة الطـــريق ممهداً لاتخاذ القرارات طبقا لمصالحها الذاتية وتنفيذها على الأرض في حرية مطلقة، دون أن تنظر الدول العربية إلى انعكاسات ذلك عليها مستقبلاً، وبداية الأزمة نشأت عربياً بعد غزو العراق للكويت، ولم يكف مرور اثنـــي عشـــر عامـــاً على إيجاد حلول لها نظرا لسوء تصرفات العراق وتشدد الكويـــت وانـــتهاز الولايات المتحدة للفرص من أجل تأكيد تواجدها على أرض الخليج.. وقد تصاعدت الأزمة مرة أخرى عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، عندما أشير بأصبع الاتهام إلى الإسلام والعرب في المشاركة في تنفيذ تلـــك الأحداث بالتجريم أو المطاردة أو العقاب الاقتصادي أو المصادرة، وكان موقـــف الـــدول العربية هو التجاوب والدفاع عن النفس على استحياء من موقع اتهـــام. وفشـــل العـــرب فـــي وضع حد فاصل بين التعامل الأمريكي مع أفراد منحرفين من دول عربية معينة وبين التعامل مع سلطة الدولة، كما نسي النظام العربـــي أن يذكـــر الولايـــات المتحدة بأن استمرار اندفاعها نحو اتهام العرب بالإرهاب أو الكراهية ربما يضر بمصالحها في المنطقة وخصوصاً على المدى البعـــيد، وربمـــا كـــان هذا النسيان حدث نتيجة لعدم تواجد أي فكر عربي في اســـتخدام أسلحة العرب الاستراتيجية الشاملة في الضغط من أجل تحقيق أهداف عربية، لأنه لا يوجد استراتيجية من الأساس.

وخلال فبراير (٢٠٠٢)، وبعد تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية جزءا من أهدافهـــا في أفغانستان بتفكيك قواعد تنظيم القاعدة / طالبان، وتشتيت زعمائهما وأفرادهما في الجبال والدول المجاورة، فإن الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة بـــدأ يتجه إلى المنطقة العربية بدءا بالدول التي ثبت وجود قواعد لتنظيم القاعدة فـــيها، منها الصومال واليمن والسودان، كذلك الدول العربية التي ثبت مشاركة بعض رعاياها في أحداث سبتمبر أو قامت منظمات أو أفراد منها بتمويل القاعدة أو الأحـــداث الإرهابية بصفة عامة، وكان من هذه الدول من هم حلفاء للولايات المـــتحدة مـــثل المملكة العربية السعودية أو الكويت، أو الإمارات... وبرغم ما تتمـــيز بـــه العلاقـــات مـــا بين هذه الدول والولايات المتحدة، وحجم المصالح المشتركة بينهم، إلا أن ذلك لم يكن شفيعا لهم، حيث وجهت الضغوط السياسية والاقتصـــادية على حكومات تلك الدول لاتخاذ إجراءات ضد رعاياها المتهمين في علاقاتاهم بتنظيم القاعدة. هكذا فقد نجحت الولايات المتحدة في تقسيم العالم العربي إلى عدة مجموعات، تتعامل مع كل منها باستراتيجية خاصة، تحقق من خلالها أهدافها ومصالحها على حساب العرب أنفسهم وساعدت على ذلك أنه لم يكـــن هـــناك حد أدنى من اتفاق عربي على إدارة الأزمة أو استراتيجية موحدة ولكـــن كـــان هـــناك استراتيجيات مختلفة تنفذها الدول العربية بصورة متفردة وترتـــبط بمصالح خارج نطاق الأمة العربية ويمكن تلخيص تلك الاستراتيجيات ومواقف الدول كالآتي:

مجموعـــة دول الخليج "دول مجلس التعاون الخليجي"، وهي مجموعة دول تضـــع الولايات المتحدة أهمية استراتيجية خاصة في التعامل معها وبالتالي فإن استراتيجيتها متأثرة تماما بالتوجه الأمريكي نحو المنطقة أو المصالح الأمريكية المرتبطة بالطاقة، وكذلك التواجد العسكري الفعلي الأمريكي على أرضها ومن هنا فإن الاهتمام الأمريكي يعود لعدة أسباب منها:

١- ما تمتلكه هذه الدول من احتياطي نفطي مؤثر على مستوى العالم.

٢- الموقـع الاستراتيجي الهام، الذي يمثل مجالاً حيويًا، ومركز ثقل للولايات المتحدة، يربط ما بين البحار والمحيطات التي تنتشر فيها القواعد الأمريكية.

٣- توجـه أمـريكا إلى احتواء إيران والعراق من خلال تواجد قواتها في تلك الدول.

٤- الـتوجه الاقتصادي نحو استقطاب عائد البترودولارز لهذه الدول، وإعادة تشـغيله فـي الولايـات المتحدة، وبما يقلل من الآثار السلبية في الاقتصاد الأمريكي نتيجة شراء النفط من دول الخليج.

والـتوجهات الاسـتراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة تجاه هذه الدول تم تحقيقها على مرحلتين، تلخصت المرحلة الأولى، في الفصل ما بين قضايا النفط وما بين التحالف الاستراتيجي لتحقيق أمن دول الخليج وما بين قضايا الإرهاب

ولـم تسمح الولايات المتحدة بأن يثار سلاح البترول كسلاح يمكن استخدامه فـي مواجهـة الولايـات المتحدة لتخفيف ضغوطها على العرب، بل إن حجم الضـغوط أدت إلى أن يصدر وزير الخارجية السعودي "الأمير سعود الفيصل" تصـريحا، "بـأن البـترول ليس دبابة أو مدفعاً يمكن أن نحوله إلى سلاح [١] وبتحيـيد أهم سلاح يمتلكه العرب، فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومـات للقـبض علـى رعاياها المشتبه فيهم، وقامت بتجميد أرصدة أفراد وهيـئات عربية لمجرد شكوك في أنها استخدمت في تمويل تنظيمات إرهابية، ووضعت دول الخليج في قفص اتهام يشير إلى أن النظم الداخلية ومناهج التعليم والحـيز الديمقراطـي الـذي يحصل عليه الشعب من حكامه إلى جانب حقوق الإنسـان أدت كلهـا إلـى تنامي التوجه لدى شعوب دول الخليج نحو التطرف والإرهاب.

ولما تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهداف المرحلة الأولى، بوضـع الأنظمـة الخليجـية فـي موضـع الدفاع عن النفس، بدأت المرحلة

---

(١) جريدة الأهرام، القاهرة، عدد ١٤ ابريل ٢٠٠٢.

الاستراتيجية التالية، بتصعيد الاتهامات للعراق وتأكيد نواياه المعادية لدول الخليج (الكويت والسعودية بالذات)، وللأسف كان العراق يستجيب لذلك، بإطلاق تصريحات عن مسئوليه تظهر من خلالها ما يكنه العراق تجاه الكويت أو غيرها وتلتقطه أجهزة الدعاية الأمريكية وتضخمه لإبراز أن النظام العراقي يمثل تهديدا لأمن الخليج. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تجد عناء كبيراً في إقناع دول الخليج بتواجد قوات أمريكية بحجم كبير على أراضيها من أجل " نزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق ".

ساعد على ذلك، أن هناك اتفاقيات استراتيجية أو أمنية أو عسكرية ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (فرادى) وبين دول أجنبية كالآتي :

١- المملكة العربية السعودية: لها اتفاقيات عسكرية قديمة مع الولايات المتحدة، تستند عليها في تواجد قوات أمريكية على أرضها منذ عقد الستينيات، كذلك وقعت اتفاقيات أمنية مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/١٩٩١.. ويتركز على أرض السعودية قوات جوية أمريكية وبريطانية في قاعدة الأمير سلطان بالقرب من العاصمة الرياض، وفي قاعدة الظهران، وتخرج من هاتين القاعدتين الطلعات الجوية اليومية لمراقبة منطقة الحظر الجوي جنوب العراق.

٢- الكويت: في أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت اتفاقية عسكرية وأمنية مع خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين)، وسمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدتين جويتين لطلعات مراقبة الحظر الجوي جنوب العراق، إلى جانب تخزين أسلحة ومعدات أمريكية.

٣- دولة الإمارات العربية المتحدة: في أعقاب حرب الخليج وقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتخصص قاعدتين جويتين تستخدمهما الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- دولة قطر: في أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ثم جددت الاتفاقية مع الولايات المتحدة عام (٢٠٠٢) لتنشئ الولايات المتحدة قاعدة " العديد " الجوية في قطر وليتمركز قسم من القيادة الأمريكية في قاعدة " السيلية"، ولتنقل القيادة الجوية المركزية الجوية الأمريكية من السعودية إلى قطر.

٥- البحرين: في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقعت اتفاقية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم جددت الاتفاقيات عام (١٩٩٥)، لتتمركز قيادة الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين، إلى جانب تخصيص قاعدة جوية للطيران الأمريكي.

٦- عمان: في أعقاب حرب الخليج الثانية، وقعت اتفاقية عسكرية وأمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خصص بموجبها قاعدة جوية للقوات الأمريكية.

وربما يثير توقيع كل هذه الاتفاقيات تساؤلا نحو من هو صاحب المصلحة أو الساعي لها.. هل هي دول الخليج من أجل تحقيق الأمن، أو الخوف من عودة العراق لمثل ما فعل في الأول من أغسطس عام (١٩٩٠) باجتياحه للكويت؟ أم أن الولايات المتحدة هي التي سعت إلى ذلك؟.. وربما تكون الرغبة متبادلة في توقيع تلك الاتفاقيات لعدة أسباب.

الأول: أن الولايات المتحدة في تحقيقها لمطالب استراتيجيتها في حقبة الثمانينيات "استراتيجية النصر الحاسم" والتي تؤكد على تحقيق النصر الأمريكي في أي مواجهة عسكرية تخوضها مهما كانت شدتها، فإنها كانت تبحث عن قواعد رئيسية في مراكز الثقل الاستراتيجية في العالم، ومنها منطقة الخليج العربي.. وقد مثل الغزو العراقي للكويت الذريعة المثلى للولايات المتحدة لتحقيق مطالب دول الخليج "عن رضا كامل من جانبها" في التواجد الأمريكي

علـــى أرضـها لتحقيق الأمن ولتحقيق مصالح مشتركة[1] بين الجانبين، وبالتالي تحقـــيق أهداف الولايات المتحدة في بناء قاعدة استراتيجية في أحد أهم مراكز الثقل على مستوى العالم.

الثانـــي: أن دول مجلـــس الـــتعاون الخليجي، وضعت الدروس والخبرات المكتسبة من غزو العراق للكويت، في مقدمة التحديات الأمنية التي تواجهها من منطلق أن هذا الغزو غير من مفاهيم الأمن الخليجي، لذلك فإن دول الخليج في بحـــثها عن الاستقرار وإلى حين تنمية قدرتها الذاتية، فلابد أن تلجأ إلى "شريك" يدعـــم قدراتهـــا الدفاعية [2]، وكان هذا الشريك هو الولايات المتحدة، لأن دول الخلـــيج رأت مـــن وجهة نظرها الخاصة أو بضغوط أمريكية أن إعلان دمشق والـــذي عـــرف بصيغة " ٦ + ٢ " [3] والذي تم توقيعه في السادس من مارس (١٩٩١)، لا يحقـــق أمنا كاملا للخليج، إلى جانب أنه أدى إلى معارضة إيرانية مـــن منطلق رغبتها في المشاركة في صياغة استراتيجية متكاملة لأمن الخليج، كذلـــك إلى معارضة من الولايات المتحدة التي كانت ترغب في استمرار البقاء في المنطقة، لذلك فإن هذا الاتفاق ولد ميتا وتلك الوفاة حققت رغبة بعض دول الخليج التي كانت تشعر بحساسية نحو تواجد قوات عربية على أرضها.

الثالث: السلبية المطلقة لدول التأثير والثقل العربي وعدم قيامهم بدور فاعل للضـــغط على دول الخليج والتأثير عليها لعدم السماح بوجود قوات أجنبية على أرض عربية، وأن أمن الخليج هو شريحة من الأمن الشامل الذي يتأثر بالتواجد الأجنبـــي في أحد أجزائه الرئيسية، وترك الأمر لدول الخليج لتتصرف بمفردها بمعزل عن النظام العربي.

---

(١) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩١، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٤١.

(٢)شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي وأمل مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس ١٩٩٩، ص ٥٤.

(٣) هذه الصيغة تشير إلى دول الخليج الستة بالإضافة إلى دولتين من خارج مجلس التعاون الخليجي وهي مصر وسوريا.

الـــرابع: أن الهاجس الأمني يمثل أحد هموم دول مجلس التعاون الخليجي، مـــن منطلق أن الخطر في المنطقة يأتي من داخلها، وليس من خارجها، وتولي دول المجلـــس أهمـــية كبـــيرة للتعاون الأمني، إدراكا منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لن يتحقق إلا في ظل الاستقرار[1].

الخـــامس: أن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من مشاكل لا حصر لها فـــي بـــناء القدرة الدفاعية الذاتية، منها على سبيل المثال نقص الكوادر البشرية والفنية واختلاف العقائد القتالية ما بين دول المجلس، وعدم وجود قاعدة صناعية عســـكرية يعتمد عليها، والتباين في التوازنات ما بين رقعة الدول ومطالبها من عناصر الدفاع، وما بين القدرات العسكرية، وهي في النهاية لا تحقق أي توازن مع دول التهديد المباشر في داخل المنطقة نفسها، وهذا يدفعها إلى اختيار حليف مضمون يتولى مسئولية الدفاع والأمن، ولا شك أن الولايات المتحدة كقوة وحيدة على رأس النظام العالمي تمثل أفضل الخيارات.

وبالتالي فإن استراتيجية دول الخليج لإدارة الأزمة تلخصت في الآتي :

١- الاعـــتماد الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأمن وتصفية الـــنظام العراقـــي الـــذي يشـــكل تهديداً خطيراً على أمن الخليج (من وجهة نظرهم). وتشعر لما تشعر به دول الخليج من نقاط الضعف العديدة والتي لا يمكـــن التغلـــب عليها في مدى زمني قصير أو متوسط، لذلك فقد آثرت أن يكون أمنها محققا من خلال التحالف مع دول كبرى ذات تأثير عالمي، ولها مصـــالح فـــي استقرار دول الخليج، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة ودول الغـــرب بصفة عامة، هم أقرب الحلفاء الذين اعتمدت عليهم دول الخليج في تحقيق أمنها.

٢- تحيـــيد أي جهـــد عربي/عربي في حل الخلافات ما بين العراق والكويت، والتشـــدد فـــي المطالب من أجل استرجاع كل الحقوق الكويتية الذي اعتدى

---

(١) موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة للمجلس ، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٣٣.

علـيها العـراق، دون التوصل إلى حلول وسط.. وربما أدى ذلك في بعض الأحـيان إلـى انقسـامات داخل دول الخليج نفسها، حيث كانت هناك جهة متشـددة مـن السعودية والكويت، وأخرى تطالب بحلول للقضية مكونة من قطـر والإمارات، وثالثة غير عابئة من البحرين وعمان، وفي كل الأحوال كانت الجهة المتشددة هي صاحبة الصوت الأعلى.

٣- بـذل جهود في سبيل دعم القوة الذاتية الخليجية من أجل الوصول إلى قدرة عسـكرية تحقق جزءاً من أمن دول الخليج إلا أن ذلك لم يتحقق طوال اثني عشر عاما رغم الآتي :-

أ- أن الإنفـاق العسكري الخليجي قارب التريليون دولار منذ عام (١٩٨٠) وحتى نهاية عام (٢٠٠١)

ب- أن الإنفـاق العسـكري السـعودي وصل إلى ٢٧,٩ مليار دولار عام (٢٠٠١).

ج- رغـم كل هذا الإنفاق، فإن حجم القوات المسلحة ثابت تقريبا خلال عقد التسـعينيات (مـا بعد حرب الخليج) وحتى الآن، ولم تحقق دول الخليج طفرة في القدرة العسكرية تتناسب مع حجم الإنفاق العسكري.

د- محاولـة وجود استقلالية خليجية خارج النظام العربي، وبما يحقق ذاتية هـذه الدول، ووجود كيان إقليمي وعالمي لها، والبعد عن قضايا العرب الكثيرة والتي تنعكس بتأثيراتها عليها.

وفـي محاولة من دول مجلس التعاون الخليجي لصياغة استراتيجية دفاعية وأمنية متكاملة فقد أقر وزراء دفاع دول المجلس عام (١٩٩٣)، عدة ركائز لقيام تلك الاستراتيجية هي :-

١- نبذ اللجوء إلى القوة العسكرية في حل الصراعات الإقليمية والمحلية.

٢- أن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل.

٣- تعزيـــز القـــدرات الدفاعـــية لدول الخليج وتوحيد نطاق تسليحها وعقيدتها القتالية.

٤- تطوير قوات درع الجزيرة لتولي مسئولية أمن الخليج.

ومـــنذ عام ١٩٩٣، وحتى الآن، فإن تلك الاستراتيجية لم ينفذ منها إلا أقل القليل، وبقيت دول الخليج تعتمد على الأمن "الوافد من الخارج" وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية.

حجـــم التســـهيلات التي قدمتها دول الخليج للولايات المتحدة للحشد في مواجهة العراق :

مـــنذ نوفمبر (٢٠٠٢)، هناك حركة دؤوبة في دول الخليج لاستقبال حشود عسكرية أجنبية، استعدادا لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وتستند هذه الدول على العديد من المبررات للتواجد الأجنبي على أراضيها، منها على سبيل المثال لا الحصر :

١- أن الـــتواجد العســـكري الأجنبي يتم بموجب اتفاقيات سابقة، ودول مجلس التعاون الخليجي تحترم اتفاقياتها.

٢- أن الـــنظام العراقي دأب على تهديد الكويت، ولم ينفذ تعهداته السابقة التي طرحـــت فـــي قمة عمّان، وقمة بيروت، ولا يزال يحتفظ بأسرى كويتيين، وأرشـــيف الدولة الكويتية، ويطلق بين الحين والحين تصريحات تمثل تهديداً لأمن الكويت والخليج.

٣- أن دول الخليج تتعاطف مع الشعب العراقي، وتتمنى عدم قيام حرب، وتؤكد على التزام العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١.

٤- أنـــه إذا كـــان وجود الرئيس صدام حسين على رأس النظام العراقي يمثل تحديـــاً للولايـــات المتحدة، فإنه يمكنه مغادرة العراق، ليتجنب شعب العراق والمنطقة ويلات حرب، وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة (وهي أكثر الدول الخليجية التي قدمت معونات للعراق، ويمثل الشيخ زايد آل نهيان "أحد حكماء العرب"، الذي يحرص على تحقيق التوازن، ودعم الأشقاء في أوقات الشـــدة)، بطرح مبادرة من جانبها في صورة رسالة إلى مؤتمر قمة القاهرة في الأول من مارس (٢٠٠٣)، ثم نوقشت تلك المبادرة في مجلس التعاون الخليجـــي علـــى المســـتوى الوزاري، ثم طرحت كمبادرة في مؤتمر القمة الإسلامي في الدوحة يوم ٥ مارس (٢٠٠٣) تنص على الآتي:-

أ-أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة وتغادر العراق على أن يتمتع بكـــل المـــزايا المناســـبة، وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

ب- تقديم ضمانات قانونية ملزمة محليا ودوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأية صورة من الصور.

ج- إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

د-تـــتولى جامعـــة الدول العربية، بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة، الإشـــراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يتم خلالها اتخاذ ما يلزم مـــن إجـــراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يراه الشعب العراقي الشقيق.

٥- أنه برغم قيام دول الخليج بتقديم تسهيلات لقوات أجنبية، إلا أنها لن تشارك في أي عدوان على العراق.

ونظرا لخطورة الموقف فقد دعا الرئيس حسني مبارك إلى عقد مؤتمر قمة طارئ في القاهرة لبحث موقف الأزمة العراقية واتفاق العرب على موقف موحد بهدف منع الحرب والاتجاه للحل السلمي ولكن كان هناك تردد من بعض الدول بعقد هذه الجلسة الطارئة بحجة أن مؤتمر القمة العادي سيعقد في ١٣ مارس ولهذا تحول إلى قمة عادية عاجلة وقد عقد في أول مارس حيث تقرر فيه التأكيد على رفض الحرب كحل للمشكلة وعدم المشاركة في أي حرب ضد العراق مع دعوة العراق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ أو المعاونة الجدية في عملية التفتيش لإثبات عدم امتلاكها أسلحة دمار شامل. مع تشكيل لجنة مفوضة من القمة لزيارة أطراف الأزمة والقوى المؤثرة وكذلك العراق لشرح وجهة النظر العربية. ولكن لم تظهر نتائج ملموسة لهذه اللجنة خاصة وقد رفضت العراق استقبالها وطلبت تأجيلها لوقت مناسب.

وقد نصت الفقرة الأولى من قرار القمة العاجل على: "تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديد للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية (ودول مجلس التعاون الخليجي كانت ضمن الدول العربية التي وافقت على هذه الفقرة) كما تنص الفقرة الخامسة، والتي تتوجه مباشرة لدول الخليج بأنه "التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضي العراق وأي دولة عربية"..

وهذه الفقرة سبق أن وردت في قرارات مؤتمر الجامعة العربية على المستوى الوزاري في السابع عشر من فبراير (٢٠٠٢)، ولكن بصورة أشد وهي "امتناع دول الخليج عن استخدام أراضيها في شن عدوان على العراق".

وفي المؤتمر الإسلامي في الدوحة، تكررت هذه الفقرات بنفس نصوصها تقريباً.

هل هناك نية مشاركة خليجية في التحالف ضد العراق ؟

من المعروف أن المشاركة في أي حرب ذات شقين:

الأول: مشـــاركة سلبية.. بمعنى أن لا تشترك قوات الدولة في أي هجوم على دولة أخرى، وتبقى قواتها العسكرية داخل حدودها، ولكنها في نفس الوقت تســـمح لقوات دولة / دول أخرى باستخدام أراضيها أو قواعدها العسكرية أو موانـــيها في شن الحرب على هذه الدولة، وهي الحالة التي اتخذتها بعض دول الخليج.

الثاني: هي مشاركة قوات الدولة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضـــد العراق، وهنا يبرز سؤال هام (يردده رجل الشارع العربي) وهو ما هي مهمـــة قـــوات درع الجزيـــرة التي توجهت إلى الكويت خلال شهري فبراير ومـــارس (٢٠٠٣)؟ فالقرار المعلن، أن هدف تواجدها على أرض الكويت هو دعـــم القوات الكويتية ومساعدتها في الحفاظ على الأمن داخل الكويت، كما أن حجـــم القـــوات علـــى أرض الكويت كاف لتحقيق هذا الأمن، ومن هنا فإنهم يشيرون بإصبع الاتهام بأن تواجد هذه القوة على أرض الكويت تعني مشاركة خليجية كاملة في التحالف الدولي ضد العراق، وخصوصا أن إعلان "رامسفيلد" يشير إلى هذه المشاركة، عندما أعلن أن دول الخليج بالكامل سوف تشارك في التحالف الدولي عدا دولة واحدة، وعندما سئل عن هذه الدولة أجاب بأنه يترك ذلك لكي تدافع كل دولة عن نفسها.[1]

---

(١)تصريحات صحفية لوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد، قناة الجزيرة، حصاد اليوم، ٢٠٠٣/٢/٢٧.

فـــي نفس الوقت فإن هناك حادثتين تشيران إلى تأكيد مشاركة بعض دول الخليج مشاركة إيجابية :

ففـــي الكويت: وعقب تصريحات السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقـــي عـــن استعداد العراق لتوجيه ضربات للحشود الأمريكية على أرض الكويـــت، فقـــد تصاعدت التصريحات الكويتية بأنهم لا يخفون انطلاق القوات الأمريكية / البريطانية من أراضيها لتوجيه ضربة إلى العراق، وزاد على ذلك، أنـــه عندما صوت البرلمان التركي بعدم نشر قوات أمريكية على أرض تركيا، فقـــد صـــرح وزيـــر الخارجية الكويتي، بأن الكويت مستعدة لاستقبال القوات الأمريكية على أراضيها.(١)

وفـــي السعودية: فقد صرح أحد المعارضين السعوديين بموقف بلاده التي تعلن باستمرار بأنها لن تسمح باستخدام أراضيها لعدوان على العراق حيث ذكر أن هـــناك قـــوات أمريكـــية موجـــودة في مطار عرعر السعودي على الحدود الســـعودية / العراقية وقد تم إغلاق المطار أمام السعوديين، كذلك تتواجد قوات أمريكـــية في حفر الباطن خميس مشيط، وكلها سوف تستخدم ضد العراق.. وقد اضـــطر الأمـــير ســـلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفـــاع والمنســـق العام للقوات المسلحة، إلى تأكيد ذلك في اليوم التالي مباشرة (٩ فـــبراير ٢٠٠٣)، وذكـــر أن وجود هذه القوات لأغراض إنسانية واستقبال اللاجئين العراقيين كما أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، بأن السعودية لن تفتح أراضيها أمام القوات الأجنبية لضرب الكويت.(٢)

---

(١) قناة الجزيرة حصاد اليوم، ١٦، ٢٨ فبراير ٢٠٠٣.

(٢) قناة الجزيرة، حصاد اليوم، ٨،٩ فبراير ٢٠٠٣.

الدور المصري في إدارة الأزمة العراقية الأمريكية:

لقد سعت مصر جاهدة لمنع انفجار الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكـــية على كافة الأصعدة العربية والإسلامية والوصول إلى حالة الحرب ومن خلال دول عدم الانحياز والتي يزيد عددها عن مائة دولة وكذلك بالتنسيق مع الدول الكبرى سواء المعارضة أو المصممة على الخيار العسكري لحل هذه الأزمـــة ونوضـــح هـــنا الدور المصري في إدارة هذه الأزمة التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

ركائز الدور المصري:

مصـــر هي أكبر دولة عربية في المنطقة، كما أن مساحتها أيضاً تعتبر من الـــدول ذات المســـاحة الكبيرة في الوطن العربي تمثل ٧% من مساحة الوطن العربي وتقع عليها مسئولية الشقيقة الكبرى لكافة الدول العربية وعليها أن تقوم بالدعم والمساندة والمشورة لكافة قيادات الدول العربية، كما أن مصر تعتبر من المحطـــات الرئيسية في صياغة قرار مستقل، ومصنع المنطقة العربية، كما أنها محور المشاركة في كافة الصراعات التي تشهدها المنطقة.

إن إيمان مصر بقضايا الوطن العربي بلا حدود ومنذ ثورة يوليو (١٩٥٢) وإحيائها للقومية العربية والتي أصبحت منذ ذلك الوقت محور السياسة الخارجية لمصـــر ونهضـــتها ومســـاندتها كافـــة القضايا التحررية في الوطن العربي بل والأفريقـــي أيضـــا بـــدءا من قضايا استقلال العراق ذاتها والخلافات العراقية الكويتـــية فـــي التسعينيات مروراً باليمن والسودان حتى الجزائر غربا وقد كان الـــتحرك المصري تجاه العراق حرصاً على وحدة أراضيه واستقلاله ومساعدته للخروج من محنته والأزمة التي وضع نفسه بها.

تحظـــى مصر بمكانة هامة في الوطن العربي وذات ثقل عالميا، وقد كان ذلـــك مـــنطلقا مـــن مشاركة مصر في جهود السعي لتحقيق حل سلمى للأزمة

العراقـــية الأمريكية بدلاً من الوصول إلى الصراع المسلح لحل الأزمة وقد كان ذلك محور السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة ما قبل الغزو ويمكن القول إن التحرك السياسي المصري تركز خلال العامين الماضيين للوصول إلى حلول توفيقية للصراع العراقي الأمريكي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لقد كان لدى مصر قناعة بمكانة العراق إقليمياً وكجزء رئيسي في المسيرة العربية وجهودها لعودة العراق قويا للوطن العربي في إطار العقوبات والحصار المفـــروض على العراق منذ عام (١٩٩٠) حاولت مصر إقناع القيادة العراقية بأهمية الوصول إلى حلول سلمية وتجنيب شعب العراق ويلات الحروب والدمار لحاجـــة الوطـــن العربي لقدرات العراق العسكرية والاقتصادية ودعمه السياسي للدول العربية ليكون إضافة للقوى العربية وليس عبئا عليها.

لقـــد اعتمد التحرك المصري لمواجهة الأزمة العراقية الأمريكية من قناعة مصر من أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج في سياستها الكيل بمكيالين فهي لا تنفذ الشرعية الدولية تجاه إسرائيل بل تمنع من إقرار الشرعية الدولية ضدها في الوقت الذي ترتكب المجازر وترفض تطبيق حتى القرارات التي اتخذت، في الوقت الذي تحاول فيه إدانة العراق سواء بالضغط عليه عبر الشرعية الدولية أو حـــتى اتخاذها القرارات ضده منفردة دون أي شرعية دولية مثلما أقامت مناطق حظـــر شـــمال وجـــنوب العراق تذرعت بواسطتها لضرب العراق شبه يومي بدعوى المراقبة عليها مقارنة بما تمتلكه إسرائيل من كافة أنواع أسلحة التدمير الشـــامل من أسلحة وذخائر كيماوية وبيولوجية وأسلحة نووية تضعها في مرتبة أكبر خمس دول نووية في العالم ومختلف أنواع الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى دون أي قيد على امتلاكها أو التلويح باستخدامها.

جهود مصر لمواجهة الأزمة

لقد رفضت مصر الخيار العسكري لحل الأزمة العراقية الأمريكية وحذرت مـــرارا مـــن مخاطـــر اللجـــوء للحرب سواء مع الجانب العراقي ذاته أو على الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوضحت لها مرارا عن تداعيات الحملة على العـــراق وعلـــي المنطقة العربية كلها كما أن مصر تؤمن بأنه ترديد الولايات المـــتحدة الأمريكية تغيير النظام العراقي فهذا شأن داخلي لا يمكن تحقيقه بالقوة المسلحة.

ويمكن حصر الجهود المصرية في المسارات التالية:-

أكـــدت مصر دوما على أنه يجب العمل على حل الأزمة العراقية بالطرق الســـلمية في إطار احترام قرارات مجلس الأمن الدولي وهو ما أوضحه وزير خارجيتها دوما في العديد من تصريحاته خاصة خلال الفترة الأخيرة بقوله:

"إن بـــلاده تـــبذل جهودا كبيرة لتجنب توجيه ضربة عسكرية للعراق وإن التحرك المصري في ذلك يتم على ثلاثة محاور أساسية هي:-

- العمـــل مـــع العـــراق منذ قبوله عودة المفتشين الدوليين وتشجيعه على استمرار التعاون مع المفتشين لدرء أي ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية له.

- العمـــل مـــع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى لتأكيد ضرورة الـــتحرك في إطار مجلس الأمن واحترام الشرعية الدولية وعدم اتخاذ خطوات انفـــرادية يكـــون من شأنها زيادة التوتر وإيجاد ظروف تعرض مصالح الجميع للخطر.

- وأخـــذ التحرك على مستوى الأمم المتحدة ولجان التفتيش على الأسلحة العراقـــية ووجهـــت مصـــر أكثر من دعوة إلى القيادة العراقية تحثها فيها على

ضرورة التعاون التام والكامل مع فرق التفتيش حتى لا تقدم أي ذريعة للعدوان عليها ولهذا لم يكن غريبا أن يحذر الرئيس المصري مبارك نهاية شهر يناير (٢٠٠٣) الماضي النظام العراقي من "عدم الوقوع في خطأ حرب الخليج القانونية" قد يتصور الجانب العراقي أن حشد القوات العسكرية الأمريكية مجرد مظاهرة وطالب النظام العراقي أن يأخذ الأمر مأخذ الجد، وأن يبدى التعاون الكامل مع لجان التفتيش.

وفي إطار الرفض المصري للعمل العسكري كان إصرار مصر عدم منح أي تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية برغم الجهود الأمريكية وضغوطها على مصر منذ بداية العام (٢٠٠٢) في كافة الصحف والمجلات ومن تصريحات كبار المسئولين بقطع المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر وأصبح هذا الحديث شبه يومي وتهديد وتلميح بعدم تعاون مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إن قبول الرئيس العراقي بعودة المفتشين الدوليين والذي أعلن عنه في سبتمبر (٢٠٠٢) يرجع بالأساس إلى دعوات الرئيس المصري مرارا بقبول عودة المفتشين الدوليين وجهود المملكة العربية السعودية أيضاً.

على المستوى العربي

لم تتحرك مصر في إطار هذه الأزمة منفردة بل سعت بالتعاون مع دول عربية أخرى مثل سوريا والمملكة العربية السعودية على المستوى الثنائي وعلى المستوى العربي أيضاً كانت مصر قد دعت يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ رسميا إلى عقد قمة عربية طارئة تخصص للملف العراقي وطلبت من جامعة الدول العربية إبلاغ الدول الأعضاء وكان وزراء الخارجية العرب قد اجتمعوا اجتماعا طارئا في مقر الجامعة يوم ٢٠٠٣/٢/١٦ تمهيدا للقمة وبرغم محاولات بعض الدول

عـــرقلة عقد القمة إلا أن مصر سعت جاهدة إلى عقده حيث عقد في الأول من مارس (٢٠٠٣).

وكـــان الرئيس مبارك قد أشار بعد محادثات أجراها مع ملك البحرين يوم ٢٠٠٣/٢/١٤ إلـــى أن هـــناك ضرورة ملحة للبحث عن حل للأزمة العراقية خاصـــة أن القمة العربية لو عقدت في موعدها سيكون أمامها شهر ولو وقعت الضربة وترك الأمر كما هو عليه فلا يمكن ضمان ماذا سيحدث.

هذا وكان كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر في خطاب له أمام الجمعـــية العامـــة للأمم المتحدة في ٢٠٠٢/٩/١٣ أنه يحيي بصفة خاصة دور العديد من الدول العربية والأمين العام للجامعة لجهودهم في إقناع العراق بقبول عـــودة المفتشين الدوليين مما يؤكد الجهود المصرية في محاولات الوصول إلى حل سلمي للأزمة.

على المستوى الإسلامي ودول عدم الانحياز:

شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي وقمة دول عدم الانحـــياز والتي تضم في عضويتها الدلو العربية والإسلامية ويزيد عدد دولها عن مائة دولة والتي عقدت اجتماعاتها أوائل العام (٢٠٠٣) والتي أكدت خلالها رفضـــها الـــتام لأي عدوان أمريكي على العراق بل ودعت إلى وقف استخدام أراضـــي الـــدول لانطـــلاق القـــوات الغازية، وقد كان مشاركة مصر بفاعلية، وســـاندت اجـــتماعها بهـــدف الإعلان القائم على الحل السلمي لتجنيب المنطقة ويلات وآثار الحرب.

على المستوى العالمي:

لم تدخر مصر جهدا فى تحركها على المستوى العالمي تجاه الدول الكبرى بـــدءا مـــن الولايـــات المتحدة الأمريكية ذاتها كان آخره الاتصال الذي تم بين الرئـــيس المصري مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في منتصف شهر فبراير (٢٠٠٣) والـــذي كان قد أعرب فيه عن أمله في التوصل لحل للأزمة بطريقة سلمية مؤكدا أنه لا يريد الدخول في حرب.

كما أنه على صعيد الدبلوماسية المصرية لتجنب المنطقة حرب محتملة قام الرئيس المصري في الثامن عشر من فبراير (٢٠٠٣) بزيارة لألمانيا استغرقت يومين ضمن جولة أوروبية شملت فرنسا وذلك لمناقشة ما يسمى بخطة الميراج التـــي تقدمـــت بهـــا الدولتان لنزع أسلحة العراق سلميا وتوسيع نظام العقوبات والمراقـــبة وجعـــل العـــراق بأكملـــه منطقة حظر جوي وقيام طائرات تجسس واستطلاع بمساعدة أعمال المفتشين الدوليين.

ثالثاً: العراق وإدارته غير الرشيدة للأزمة:

عند تحليل إدارة العراق للأزمة، فمن الصعب الفصل ما بين البدايات التي أدت إلـــى تصـــاعد الأزمة إبان حرب تحرير الكويت، والتي أدت بدورها إلى تمركز القوات الأمريكية البريطانية على أرض الخليج، وما بين الإجراءات التي تصـــاعدت على مدى عقد كامل إلى أن أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن بمعنى أن العـــراق على مدى ثلاثة عشر عاما أدار الأزمة بصورة غير رشيدة، وبأسلوب مـــتراكم جعـــل من الصعب على أي محلل أن يجد له مخرجا يبعد عن الشعب العراقي شبح الحرب، أو يقي العراق نفسه من التدمير.

والقـيادة العراقية تصرفت في كل الأحوال بنفس نمط الأساطير الإغريقية والرومانـية القديمـة والتي تصور البطل وهو قادم على المحرقة بخطى ثابتة، دون إبـداء أي علامات تنم عن تقديره لما سيحدث له، أو تحكى قصص تعذيب الـنفس التـي يمارسها أبطال الأساطير من أجل التقرب إلى الآلهة أو المحبين وعـندما نـتذكر تلك الأساطير، تبدو الصورة واضحة لنا من تصرفات النظام العراقـي نحـو منطقته وتجاه القوى الرئيسية في العالم. ومن هنا يمكن تحديد السوابق التاريخية لجذور الأزمة التي أدارها العراق، وأوصلته إلى الهاوية.

* فقرار مواجهة إيران عسكريا، وشن حرب ضروس عليها، والتي بدأت في الحادي والعشرين من سبتمبر (١٩٨٠) كان قراراً خاطئاً، وتشير كل الدلائل علـى أن العـراق دفع للحرب بالوكالة عن آخرين من أجل الانتقام من حادث السـفارة الأمريكـية فـي طهـران عام (١٩٧٩)، كذلك تحجيم انتشار الثورة الإيرانية، والتي كانت قد أعلنت مبادئها في إقامة دولة شيعية في المنطقة تكون عاصـمتها "قـم" وبالتالي فإن دول الخليج مستهدفة من إيران إلى جانب أجزاء أخـرى مـن الأمة العربية والتحجيم لا يأتي إلا إذا تم توجيه ضربة إلى إيران وإشـغالها عـن تحقيق أهداف الثورة، واختيرت العراق لأن تنفذ تلك الضربة والحرب بالوكالة سواء عن أمريكا أو الدول الخليجية، لأنها كانت القوة الوحيدة المؤهلة لمثل تلك المهمة إلى جانب أنه كانت هناك أزمة لازالت آثارها قائمة ما بيـن العـراق وإيـران تتمثل في تقسيم شط العرب طبقا لاتفاقية الجزائر عام (١٩٧٥)، والتي رأى النظام العراقي أنه كان مجبرا على توقيعها من أجل تحييد إيـران وإبعادهـا عن مشكلة الأكراد التي كانت تدعمهم للحرب بالوكالة عنها لاسـتنزاف قدرات العراق، وإشعال حرب أهليه تؤثر تأثيرا مباشرا على النظام العراقـي نفسه وتجاوب النظام العراقي، وارتضى لنفسه الحرب بالوكالة، وأدار الأزمـة مـن منطلق عقائدي وثني قديم، وهو الصراع ما بين الفرس والعرب،

وحـــاول في العديد من المرات أن يستغل الموقف لإشعال ذاكرة التاريخ وينمى العـــداء القديـــم ويجدده من أجل شحذ همم الدول العربية في خوض الحرب إلى جانـــب العـــراق وقد أدى طول مدى الصراع الذي دام مدة ثماني سنوات (٢٠ سبتمبر ١٩٨٠ - ٨ أغسطس ١٩٨٨) إلى أن يطلق على هذه "الحرب المنسية"، نظـــرا لأن استمراريتها كانت تؤيدها القوى التي أشعلت الصراع من الأساس، إلى جانب أن المسالة اللبنانية التي تزامنت مع تلك الحرب، كانت تستولي على اهـــتمامات العالم لتركيز الإعلام عليها، بينما لا تهتم الميديا الإعلامية الإقليمية والعالمية بمنطقة الحرب العراقية الإيرانية.. وعموما فقد أفرزت تلك الحرب فيما يخص العراق العديد من العناصر الرئيسية التي أدت بدورها إلى افتعال أزمات متلاحقة.. ومن تلك العناصر:-

- نماء قوة العراق على مختلف الأصعدة، فقد أدى الدعم العربي والعالمي الذي كان يقدم للعراق إلى بناء قدرة عسكرية ضخمة خلال الحرب تتلخص في تكويـــن الجـــيش العراقـــي الذي بلغ حجمه ما بين ٨٠٠ ألفا ومليون فرد يمتلك ٥٥٠٠ دبابة، وحوالي ٧٠٠ طائرة معظمها طائرات متقدمة، وآلاف المدافع من الأعيرة المختلفة، وكل ذلك يندرج في ٥٢ فرقة مشاة ومدرعة إلى جانب الأفرع الرئيسية الأخرى، ومنها القوة البحرية التي فازت إيطاليا وفرنسا بصفقه القرن فـــيها لبـــناء أسطول عراقي حديث يحتوى على ٦ مدمرات إلى جانب زوارق الصـــواريخ والـــزوارق والسفن الأخرى... وهى التي كانت القيادة العراقية تهـــدف من خلالها إلى السيطرة على الخليج العربي بدءاً من مضيق هرمز إلى رأس الخليج في أم القصر.

- وفى مجال الصناعات العسكرية، فإن العراق تمكن من بناء قاعدة وطيدة لهذه الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها، وكانت له برامجه النووية كذلك كانت له برامجه في إنتاج الصناعات الإلكترونية الدقيقة.

- وإلـــى جانـــب ذلك فقد كانت هناك مشكلة اجتماعية تنعكس آثارها على الأمن الوطني العراقي بصورة كبيرة، وهي الإجراءات التي كان يجب اتخاذها بعد انتهاء الحرب، من تسريح دفعات المجندين، وحل الجيش الشعبي والحد من إنـــتاج الأسلحة والذخائر، وقد وجدت القيادة العراقية صعوبة بالغة في ذلك لأن تلـــك الإجراءات ستؤدى إلى انتشار البطالة، إلى جانب تغير النمط الاجتماعي الذي استمر لمدة ثمانية سنوات، وهو الاعتماد على عمل المرأة وتشغيل العمالة الأجنبية المتخصصة وغير المتخصصة في مختلف المهن، وبالتالي فإن تصادماً اجتماعـــيا لابـــد أن يحـــدث فيما لو تم تقليص حجم القوات المسلحة والوسائل الإنتاجية المتعلقة بها فجأة. وكانت هناك رغبة أكيدة للقيادة العراقية للحفاظ على القـــوة العسكرية لعدة أسباب، منها التخوف من انتقام إيراني ضد العراق، ومنها أن العراق المنتصر لابد أن يسود، وأن يعتلى النظام العربي والإقليمي، ويصبح الـــنظام العراقـــي هو الذي يقود الأمة العربية، وأن الحفاظ على القوة هو الذي ســـيجبر الـــدول النفطـــية على سداد ديون الحرب الخاصة بالعراق إلى جانب مســـاهمتها في تمويل البرامج العسكرية العراقية لإنتاج الأسلحة غير التقليدية. وكـــان هـــناك التفكير في شن حرب أخرى، يتم من خلالها معالجة كل عوامل الأزمة المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واستند على العديد من العوامل من وجهة نظر عراقية.. **أهمها:-**

١- أن للعـــراق حقوقاً تاريخية في أرض الكويت، وأنها كانت في حقبة الحكم العثماني قطاعا من لواء البصرة العراقي، وأن احتلال الإنجليز لها ثم منحها الاســـتقلال عام (١٩٦١) لا يخل بتلك الحقوق، وأن العراق منذ اليوم الأول لإعـــلان استقلال الكويت وهي تطالب بضمها إلى العراق، ولم يختلف حاكم عراقي على ذلك منذ أن استقلت العراق نفسها وحتى الآن... والوضع الحالي

– ومـــن خلال القدرة العسكرية المتميزة للعراق – يمكن تحقيق ذلك، وإنهاء تلك المطالبة بالضم الفعلي للكويت.

٢- أن العـــراق كدولة إقليمية كبرى ذات قدرات عسكرية متميزة، لابد لها من حـــدود بحـــرية طويلة وعميقة، يعمل من خلالها الأسطول العراقي للسيطرة على الخليج العربي والتحكم في مضيق هرمز الذي يمر من خلال ٣٠% من صـــادرات الخليج من البترول يومياً، وهذا في حد ذاته يؤكد سيطرة العراق وقدرتها وينعكس على مدى تأثيرها على المستوى الإقليمي والعالم.

٣- أن القـــدرة الاقتصادية للكويت تحقق طفرة كبيرة لاقتصاد العراق، وتجعله يـــنطلق إلـــى آفـــاق بعيدة سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو البرامج العســـكرية غـــير التقلـــيدية التـــي يسير فيها العراق، كما تحقق سداد ديونه الخارجـــية التـــي وصلت بعد انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية إلى حوالي ١٢٠ ملـــيار دولار.. في نفس الوقت، فإن ضم الكويت سيجعل من العراق دولة بترولية كبرى، تتحكم في حوالي ٢٠% من إجمالي احتياطي العالم من البترول.

كـــل ذلك وغيرها من العوامل في تقدير الحسابات الخاطئة أدت إلى اتخاذ القيادة العراقية قرار غزو الكويت في ليلة ٢/١ أغسطس (١٩٩٠)، دون تقدير لعوامـــل أساسية أخرى تحظر عليها اتخاذ مثل هذا القرار، حيث إن استراتيجية المكان ترتبط بالاستراتيجية العالمية وليست بالاستراتيجيات الإقليمية، وأن العالم مقـــدم على نظام عالمي جديد له ضوابط تحدد في سيطرة رأس النظام على كل شبر من العالم، وهو ما ذكره الرئيس بوش "الأب" وقتها "أن ما فعله العراق لا يمكن أن يحدث في زماننا" بمعنى أن الحروب الإقليمية غير مسموح بإشعالها إلا من خلال توازنات وأهداف محددة لا تضر بمصالح الدول الكبرى.

– وفي غمرة الإعداد للغزو ارتكب النظام العراقي العديد من الأخطاء حتى مع أقرب المقربين إليه، حيث استخدام الاتصالات مع الدول الفاعلة "مصر / السعودية" في تحقيق الخداع الاستراتيجي المتعلق بالحرب، وحاول تكوين تحالف قبل الحرب فيما سمي "مجلس التعاون العربي" والذي تمت صياغته وتفعيله بالتنسيق مع الأردن، وضم إلى جانبها كلاً من مصر واليمن، وكان الهدف الحقيقي من هذا المجلس هو استغلال قدرة مصر في تحقيق أهداف العراق ولكنه فشل في ذلك تماماً لأن مصر تعرف قدرها، ولا يمكن أن تجر لمثل هذا المستنقع، ومن أجل تجميع رأى عام أو دول مؤيدة لهذا الغزو فقد حاول – مسبقاً – توزيع ثروات دول الخليج على أنظمة ودول وتجمعات شعبية، زاعما أن البترول هو ثروة كل العرب، ولا يجب أن تستأثر به دول أو أنظمة بعينها.

وكانت "عاصفة الصحراء" هي الرد الفريد للقرار الخاطئ للقيادة العراقية، حيث استأثر العراق بـ "١٧" قرارا من مجلس الأمن الدولي من ضمن ٢٧ قرارا أصدرها مجلس الأمن تأخذ أرقاما من القرار ٦٦٠ في ٢ أغسطس ١٩٩٠، حتى القرار ٦٨٧ في السابع من إبريل ١٩٩١. وقد أدت انعكاسات هذه الحرب إلى حصار للعراق دام اثني عشر عاما متصلة، ودمر مقدرات الشعب العراقي بالكامل وأطاح بكل ما يملك من مقومات الأمن القومي، حيث أصبحت أرض وسماء العراق أهدافاً مستباحة للولايات المتحدة وبريطانيا تحت مسمى مراقبة مناطق الحظر الجوى. والتي أعلنتها دول التحالف (دون قرار من مجلس الأمن في السابع والعشرين من أغسطس ١٩٩١) من أجل حماية سكان العراق من الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال نتيجة استخدام النظام العراقي لقواته الجوية في إخماد الثورات التي اشتعلت بواسطتها في أعقاب حرب عاصفة الصحراء.

وتوالت الضربات والنكسات والحصار على العراق نتيجة لقرارات عراقية لا تساير الحالة السائدة في المنطقة، ولا الحصار المدمر الذي فرض على العراق بقرار من مجلس الأمن والذي سعت الولايات المتحدة بكل جهدها لتنفيذه بشكل متكامل.. ومن القرارات الخاطئة التي كان لها رد فعل مباشر آخر بالعراق:

١- محاولة القيادة العراقية حشد قوات على حدود الكويت، وكان الرد من قوات التحالف قصف جوي في الفترة من ١٣-١٨يناير (١٩٩٣)، راح ضحيته ٤٤ عراقياً طبقاً لإعلان العراق نفسها.

٢- تدبير محاولة لاغتيال الرئيس بوش "الأب" عند زيارته للكويت، وكان نتيجة لاكتشافها قذف مقر الاستخبارات العراقية في بغداد بعدد ٢٣ صاروخاً "توماهوك" في ٢٧ يونيو (١٩٩٣)، ثم موافقتها بلا شروط على قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥، حول مراقبة الأسلحة العراقية بواسطة لجان التفتيش في ٢٦ نوفمبر (١٩٩٣).

٣- حشد قوات عراقية على حدود الكويت في أكتوبر (١٩٩٤) بادعاء تواجد قوات أمريكية تتمركز بالقرب من الحدود العراقية الكويتية، وعندما اشتعلت الأزمة اضطر العراق إلى الاعتراف رسمياً بدولة الكويت، والحدود معها "بعد إعادة الترسيم" وذلك في العاشر من نوفمبر (١٩٩٤).

٤- وفي منتصف أغسطس (١٩٩٥)، حدثت نكسة للنظام العراقي، حين انشق مهندس برنامج التسليح العراقي، وصهر الرئيس صدام حسين، هو حسين كامل المجيد، وفر إلى الأردن، حيث التقطته المخابرات المركزية الأمريكية، وأدلى الرجل بخبايا برنامج التسلح العراقي، وخصوصا في المجال التقليدي، وأدت اعترافاته إلى اكتشاف برامج عديدة لإنتاج الغازات الحربية والمواد

البيولوجية، إلى جانب استمرار العمل في البرنامج النووي، ومنذ تلك اللحظة، تأكدت عدم مصداقية النظام العراقي في التعامل مع لجان التفتيش، ومجلس الأمن، وهو ما تأصل حتى آخر لحظة قبل إعلان الرئيس بوش الابن الإنذار النهائي للرئيس العراقي بنزع أسلحته، صحيح أن النظام العراقي نجح في استدراج حسين كامل المجيد ليعود للعراق ويتم إعدامه في ٢٣ فبراير (١٩٩٦)، وصحيح أيضاً أن العراق تشدد فيما يخص إجراءات لجان التفتيش، وطرد الأمريكيين المشاركين في تلك اللجان في ١٣ نوفمبر (١٩٩٧)، ثم عاد وتراجع عن قراره في العشرين من نفس الشهر ثم افتعل نفس الأزمة في فبراير (١٩٩٨)، مستغلاً رفض الرأي العام العالمي لمنطق الحرب ضد العراق، وتدخل الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تتراجع عن قرارها التي كانت قد اتخذته في أزمة فبراير ١٩٩٨، وأجلته إلى نهاية العام، والذي يقضي بتقليص قدرات العراق ومنعه من إعادة بناء قوته العسكرية، وكانت الولايات المتحدة تهدف من عملية "ثعلب الصحراء" التي نفذتها من خلال توجيه ضربات نيرانية قوية لمدة ٧٩ ساعة متواصلة في الفترة من ١٦-١٩ ديسمبر (١٩٩٨) استخدمت فيها حوالي ٥٠٠ صاروخا **موجها إلى الآتي:-**

أ- تدمير الأهداف التي سبق قصفها في عملية عاصفة الصحراء، وأعاد العراق بناءها.

ب- تدمير الأهداف التي ثبت أهميتها، ولم يسبق قصفها سواء في عاصفة الصحراء أو بعد ذلك ومنها ما تم الكشف عنه من المعلومات التي أدلى بها حسين كامل المجيد.

حـ- تدمير جميع الأهداف الصناعية والاقتصادية، والتي ثبت لدى لجان التفتيش أهميتها وقدرتها على تطوير الصناعات العسكرية العراقية.

د- تدمير الأهداف التي رفض العراق تفتيشها بواسطة لجان التفتيش، أو الأهداف التي ثبت أن العراق يستخدمها لإخفاء المواد والذخائر والأسلحة عن لجان التفتيش.

هـ- إلى جانب ذلك كله فقد حظيت القدرات العسكرية التي أعاد العراق بناءها بنصيب وافر في عملية "ثعلب الصحراء".

وفي إعلانه عن إيقاف الضربة في الواحدة صباحا ليلة ١٩/٢٠ ديسمبر (١٩٩٨)، فقد حدد الرئيس "كلينتون" استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق في عدة نقاط رئيسيه منها:-

١- أنه طالما بقى صدام حسين في السلطة، فسيكون مصدر تهديد حيث يشكل خطرا على شعبه وعلى المنطقة بالكامل.

٢- لابد من وجود حكومة جديدة، كما يجب التعاون مع المعارضة، وذلك للعمل على إمكانية عودة العراق إلى وضعه الطبيعي في المنطقة.

٣- وجود قوات عسكرية قوية في المنطقة لردع صدام في الوقت المناسب ومنعه من توجيه قواته الجوية ضد جيرانه أو ضد الأكراد أو ضد شعبه في الجنوب.

٤- استمرار الحصار الاقتصادي الذي كلف العراق ١٢٠ مليار دولار مع الاستمرار في برنامج النفط " مقابل الغذاء " في حدود ١٠ مليار دولار سنويا من أجل الشعب العراقي.

٥- عودة لجان التفتيش "Uniscom" لمهامها على أن يبدى العراق استعداده للتعاون الكامل معها.

٦- وفي النهاية، فإن المجتمع الدولى لن يسمح للعراق بتهديد جيرانه في أي وقت.

- وقد رفض العراق عودة لجان التفتيش، برغم صدور قرار جديد من مجلس الأمن الدولي يحمل رقم ١٢٨٤ في ١٧ ديسمبر (١٩٩٩)، ولم يقبل عودة المفتشين إلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في ٢٧ نوفمبر (٢٠٠٢) مع تصاعد الأزمة واشتدادها.

وهذا يمثل جزءاً من الأحداث التي واجهت العراق، وتصرف من خلالها بأسلوب قاصر، واتخذ قرارات أدت إلى الإضرار بالشعب العراقي بشدة، وقد اعتمدت إدارة النظام العراقي في إدارة الأزمة على:-

أولاً: تدويل الأزمة والتصدي بإمكانياته المحدودة للنظام العالمي الجديد، ومنذ البداية رفض العراق قبول النظام العربي لدعم قضية العراق، ولكنه آثر الاستعلاء على العرب، ورفض كل مبادراتهم إلى درجة أنه عندما تولى السيد عمرو موسى منصب الأمين العام للجامعة العربية، وطرح مبادرة لتصدى الجامعة العربية لما يدور في مجلس الأمن في مايو (٢٠٠١) لفرض عقوبات ذكية على العراق، فإن الذي رفض قرار مجلس الجامعة العربية ولم يتعاون معها هو العراق نفسه.وكان العراق ينظر باستمرار إلى النظام العربي أنه قاصر، وأن قدرة العراق أكبر من قدرة هذا النظام، وأن العراق سوف يترأس هذا النظام في يوم ما وبالتالي فلا يجب أن يظهر بمظهر الضعف ويطلب مساندته.

ثانيا: الالتفاف على القرارات الصادرة من مجلس الأمن وعدم الانصياع لتلك القرارات وقد يكون للعراق عذراً في ذلك نتيجة أن قرارات مجلس الأمن لا يتم تنفيذها من العديد من الدول، ولكن حالة العراق هي حالة فريدة، فالقرارات تصدر بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يصرح باستخدام القوة لتنفيذ القرارات الدولية، كذلك فإن الولايات المتحدة تقف

بالمرصـــاد للعـــراق وتحـــيطه بآلات عسكرية من كل جانب، وبرغم ذلك فإن العـــراق لـــم يـــأخذ العبرة في بدايات العملية مما سبق من أحداث، استمر في الالتفاف على القرارات متحملاً كل أوزار تلك المخالفات.

ثالـــثا: أن الـــنظام العراقي أخرج من حساباته ما يعانيه الشعب العراقي في تحمله خلال مسار الأزمة التي حرمته من أقل الحقوق الإنسانية في توفر الغذاء والـــدواء، ولم يراع إلا نفسه، بينما الشعب العراقي يذوق الحرمان، فإن القيادة العراقـــية تعيشـــه في مستوى رفاهية مناسب وتقام القصور والنصب التذكارية، وتماثيل الرئيس وصوره في كل مكان، كما تقام الاحتفالات ببذخ شديد في عيد ميلاد الرئيس وعيد الثورة، على حساب احتياجات الشعب الماسة والحيوية "وهذا ما ذكره الرئيس "كلينتون" في أحد خطبه حيث قال: كيف يشكو العراق من موت الأطفال جوعا بينما نرى كل هذه الرفاهية في احتفالات صدام بأعياد ميلاده؟؟".

وفى هذا المجال أيضا، فإن النظام العراقي استخدم سيكولوجية خطيرة، وهي تحويـــل انـــتماء الشعب العراقي لوطنه إلى انتماء للنظام، واستخدم في ذلك كل مظاهر وآليات العنف والقسوة وغسيل المخ، بحيث اختفت كلمة العراق، وسادت كلمة صدام، وهو أمر في غاية الخطورة تنعكس آثاره عند قيام الحرب نفسها.

رابعاً: إن النظام العراقي هو نظام مغلق، يؤمن بتوجيهات الرئيس فقط دون مـــراعاة للمتغيرات الدولية، ولهذا فقد لازم إدارة الأزمة الفشل باستمرار، وكان القرار العراقي يأتي متأخرا، ولو أتى فهو يستند على مقومات خاطئة أو مضى زمـــنها وربما كان المثال في هذه القرارات، هو ردود الفعل نحو برنامج النفط مقـــابل الغـــذاء، والـــذي بدأ بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ في إبريل (١٩٩٥) للتخفـــيف عـــن معانـــاة العراقيين بعد أن سجلت لجان حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية النسب الكبيرة لوفاة الأطفال العراقيين نتيجة سوء التغذية وعدم

توفر الأدوية، ثم قبل العراق القرار واستمر في إجراءاته لتهريب البترول بثمن بخس، وحتى تم تعديل قرار "النفط مقابل الغذاء" عام (١٩٩٨) بعد عملية عاصفة الصحراء ليصبح ١٠ مليار دولارا بدلا من ٥ مليارات في السابق.

خامسا: ومع تصاعد الأزمة الأخيرة، والتي بدأت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، فإن العراق لم يساير الأحداث، ولم يشعر بالأخطار التي تتسارع في اتجاهه، ولم يحاول أن يتلاحم مع العرب، ويفض اشتباكه مع دول الخليج الفاعلة وخصوصاً دولة الكويت، ولم يستغل الفرص التي تهيأت له من خلال القمم العربية في عمان عام (٢٠٠١)، وفي بيروت عام (٢٠٠٢) وفي شرم الشيخ عام (٢٠٠٣)، ولم يأخذ بنصائح الحكماء من القادة العرب، وعلى رأسهم الرئيس مبارك، والشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكنه استمر على نفس المنوال في إدارته للأزمة وربما كانت هناك علامات وقرارات عربية، وتنسيق عربي استغلها المسئولون العراقيون لإبراز قوة النظام العراقي، ولم تستغل لصالح العراق، ونحاول أن نستعرض بعضها دون **ترتيب زمني**:-

١- فقد كان أبرز تلك المظاهر هو المؤتمر الصحفي الذي عقدة وزير الخارجية العراقي "ناجى صبري" في أعقاب قرارات مؤتمر قمة شرم الشيخ في الأول من مارس (٢٠٠٣)، ووقف خلاله يستعرض النصر الذي حققه العراق من خلال تلك القمة، ويشيد بقوة العراق واستعداده لردع العدوان.

٢- نفس الشيء فعله الرئيس صدام حسين في خطاباته لشعب العراق، وهو يقسم على دحر العدوان، وإرسال الجنود الأمريكيين إلى بلادهم في نعوش.

٣- وقد وقف العالم العربي حابساً للأنفاس عندما قيل إن الرئيس صدام يوجه اعتذاراً للكويت في السابع من ديسمبر (٢٠٠٢) عن الغزو العراقي لها ولكن

للأسف كان الاعتذار بمثابة تهديد وتقليب للأمور، ومناشدة للشعب الكويتي والشعوب العربية للتصدي "للعدو الأجنبي" الذي يقف على أراضيها.

٤- رفضت القيادة العراقية العرض الذي طرحة رئيس دولة الإمارات في أن يغادر صدام حسين ورؤوس نظامه العراق لتجنيب الشعب العراقي حرب أصرت الولايات المتحدة على شنها ولكن كان نصيب الرجل وابلاً من السباب والشتائم علما بأن الشيخ زايد لم يكن هو الوحيد صاحب مثل هذه المبادرة فقد عرضت العديد من الدول منها روسيا وجنوب إفريقيا وكوريا الشمالية وكوبا استضافة صدام حسين.

٥- ربما كانت استجابة النظام العراقي لمطالب لجان التفتيش إيجابية طبقا لمطالب لجان التفتيش، ولكن ما أخذ على النظام هو أنه يجب أن يعترف على ما يملكه أو تخلص منه، وذكر الرئيس بوش بوضوح أن لجان التفتيش لا يمكنها البحث في دولة مترامية الأطراف مثل العراق، ولابد أن يحدد النظام المناطق التي يصنع فيها أسلحة الدمار الشامل.. ولكن النظام العراقي أصر أنه لا يمتلك شيئاً، فزادت الشكوك الأمريكية في توجهاته.

كل ذلك وغيره يوضح كيف أديرت الأزمة من جانب النظام العراقي بأسلوب غير رشيد لا يعبأ بالمتغيرات ولا يلتفت إلى المحددات والقدرات العراقية وبالتالي وضعته على طريق الحرب وحده رافضاً التعاون سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو العربي.